وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي المقاوم الشيخ آمود بن مختار– إيليزي
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم علوم التسيير
تخصص: إدارة أعمال

سبل تعزيز المقاولاتية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة

"دراسة حالة لعينة من أصحاب مشاريع مقاولاتية اجتماعية بولايات الجنوب الجزائري خلال 2023-2024"

إعداد الطلبة:

- الطاهر هبلاوي
- حبيب الله سلسلي

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
ستي سيداحمد	أستاذ محاضر "أ"	المركز الجامعي إيليزي	رئيسا
إيمان ببة	أستاذ محاضر "أ"	المركز الجامعي إيليزي	مشرفا
عبد اللطيف بوضياف	أستاذ محاضر "أ"	المركز الجامعي إيليزي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي المقاوم الشيخ آمود بن مختار- إيليزي
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم علوم التسيير
تخصص: إدارة أعمال

سبل تعزيز المقاولاتية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة

"دراسة حالة لعينة من أصحاب مشاريع مقاولاتية اجتماعية بولايات الجنوب الجزائري خلال 2023-2024"

إعداد الطلبة:

- الطاهر هبلاوي
- حبيب الله سلسلي

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
ستي سيداحمد	أستاذ محاضر "أ"	المركز الجامعي إيليزي	رئيسا
إيمان ببة	أستاذ محاضر "أ"	المركز الجامعي إيليزي	مشرفا
عبد اللطيف بوضياف	أستاذ محاضر "أ"	المركز الجامعي إيليزي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

الإهداء

الحمد لله على لذة الإنجاز والحمد لله عند البدء والختام

(وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)

وبكل حب أهدي ثمرة تخرجي ونجاحي:

إلى الذي زين اسمي بأجمل الألقاب، من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل، من علمني أن النجاح كفاح وسلاحه العلم والمعرفة، داعمي وسندي بعد الله غفري واعتزازي: والدي

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها، واحتضنتني قلبها قبل يديها، وسهلت لي الشدائد بدعائها، إلى القلب الحنون إلى سرقوتي وسياق جنتي: والدتي

إلى من ساندني بكل حب وأزاح عن طريقي المتاعب، مهداً لي الطريق زارعاً لي الثقة والإصرار بداخلي وأضاء دربي وطريقي في كل خطوة أخطوها، كنتم لي الحب والسند: إخوتي وأخواتي

إلى جميع من علمني وأرشدوني ووجهوني: دكاترتي الأعزاء

الطاهر هبلاوي

الإهداء

إلى روحك الطاهرة يا أمي، التي ما زالت تضيء دربي بحبها ودعواتها، رحلتِ عن الدنيا لكنكِ لم ترحلي عن قلبي، فأنتِ الحاضرة في كل نجاح وفي كل خطوة أخطوها نحو تحقيق حلمي .

وإلى والدي العزيز، الذي كان لي السند والقوة، الذي دعمني بصدقٍ وأعانني على مواصلة المسير، أطال الله في عمرك ورزقك الصحة والعافية، وجزاك عني خير الجزاء .

وإلى كل من كان لي عونًا وسندًا، إلى الأهل، الأصدقاء، والأساتذة الذين آمنوا بقدراتي ومدوا لي يد العون، هذه المذكرة هي ثمرة دعمكم وتشجيعكم، لكم مني خالص الشكر والامتنان .

جعل الله كل خيرٍ قدمتموه لي في ميزان حسناتكم، وجزاكم عني أطيب الجزاء.

حبيب الله سلسلي

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقننا لإتمام هذه المذكرة فيها معنى وقيمة.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الدكتورة الفاضلة **ببة إيمان، التي كانت لنا نورًا يهتدي به فكرنا في هذه الرحلة العلمية، و أيقونة صبرٍ وتوجيهٍ سديدٍ، لم تبخل علينا بعلمها ونصحها ودعمها المتواصل. لقد كان إشر افها الدقيق ورؤيتها الحكيمة نبراسًا في مسارنا البحثي، فأسأل الله أن يجزيها عنا خير الجزاء، وأن يجعل جهودها وعلمها المبارك في ميزان حسناتها، وأن يبارك في عطائها ويمدها بالتوفيق والسداد.**

كما نتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة نظيرا قبولهم تصحيح وتصويب هذا العمل، جزيل الشكر لهم جميعا، نشكر أيضا أصحاب المشاريع المقاولاتية في ولايات تمنراست، أدرار، ورقة، وادي سوف فبهم تحقق الإنجاز، وبفضلهم اكتملت الدراسة.

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان إلى كل من ساهم في دعمي خلال هذه الرحلة العلمية، من أساتذةٍ أفاضل، لم يبخلوا عليّ بنصحهم وتوجيهاتهم، وزملاءٍ مخلصين شاركوني الطموح والسعي نحو التميز، وأصدقاءٍ كانوا لي عونًا وسندًا في لحظات التحدي.

أسأل الله أن يجعل ما قدمتموه لنا في ميزان حسناتكم، ويجازيكم الخير الوفير.

الملخص:

تهدف الدراسة لمعرفة دور المقاولاتية الاجتماعية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج الوصفي من أجل جمع وتحليل أهم ماورد في الأدبيات الابحثية التي ناقشت موضوع المقاولاتية الاجتماعية وكذا التنمية المستدامة، أما في الجانب التطبيقي فقد تم استخدام أداة الإستبيان من أجل جمع بيانات حول عينة مكونة من 40 صاحب مشروع ينشطون في مجال المقاولاتية الاجتماعية على مستوى ولايات: تمنراست، أدرار، ورقلة، وادي سوف.

بعد تحليل وتفسير نتائج اجابات أفراد عينة الدراسة، واختبار الفرضيات، تم التوصل إلى أن مستوى ممارسة المقاولاتية الاجتماعية ومعدل التنمية المستدامة مرتفع في ولايات الجنوب الجزائري محل الدراسة، كما توصل الدراسة أيضا إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لممارسة المقاولاتية الاجتماعية على تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة (البعد الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي).

الكلمات المفتاحية: مقاولاتية؛ مقاولاتية اجتماعية؛ تنمية مستدامة؛ جنوب جزائري.

Abstract:

This study aims to understand the role of social entrepreneurship as a mechanism for achieving sustainable development. To achieve this goal, a descriptive approach was relied upon to collect and analyze the key points mentioned in the literature discussing the subject of social entrepreneurship and sustainable development. In the practical aspect, a questionnaire tool was used to collect data about a sample consisting of 40 project owners who are active in the field of social entrepreneurship in the cities of Tamanrasset, Adrar, Ouargla, and El Oued.

After analyzing and interpreting the results of the responses from the study sample and testing the hypotheses, it was found that the level of social entrepreneurship practices and the rate of sustainable development are high in the southern Algerian states under study. The study also found that there is a statistically significant effect at the $\alpha \leq 0.05$ significance level of social entrepreneurship practices on achieving sustainable development in its three dimensions (economic, social, and environmental).

Keywords: Entrepreneurship; Social Entrepreneurship; Sustainable Development; Southern Algeria.

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
الاهداء	I
الشكر والعرفان	III
الملخص	VI
فهرس المحتويات	V
فهرس الجداول	VII
فهرس الأشكال	VIII
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الاطار النظري والدراسات السابقة حول المقاولاتية الاجتماعية والتنمية المستدامة	02
تمهيد	02
المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للمقاولاتية الاجتماعية والتنمية المستدامة	03
المطلب الأول: ماهية المقاولاتية الاجتماعية	03
المطلب الثاني: ماهية التنمية المستدامة	09
المبحث الثاني: عرض ومناقشة الدراسات السابقة حول المقاولاتية الاجتماعية والتنمية المستدامة	39
المطلب الأول: عرض ومناقشة الدراسات التطبيقية السابقة باللغة العربية	39
المطلب الثاني: عرض ومناقشة الدارسات السابقة باللغة الأجنبية	41
المطلب الثالث: الفجوة العلمية	43
خلاصة الفصل الأول	44
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
تمهيد	46
المبحث الأول: الجانب المنهجي للدراسة	47
المطلب الأول: جمع البيانات الخاصة بالدراسة	47
المطلب الثاني: خطوات وأسلوب الدراسة	48
المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها واختبار الفرضيات	51
المطلب الأول: عرض ومناقشة نتائج الدراسة	51
المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة	60
خلاصة الفصل الثاني	67
الخاتمة	69
قائمة المراجع	72

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01-02	يوضح ترتيب وتعداد فقرات الاستبيان	48
02-02	مقياس الإجابات على الفقرات ومجال المتوسط المرجح لكل مستوى	48
03-02	مقياس الإجابات على الفقرات ومجال المتوسط المرجح لكل مستوى	49
04-02	معامل الصدق والثبات لمحاور أداة الدراسة	49
05-02	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس	51
06-02	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير السن	51
07-02	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	52
08-02	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير طبيعة في المشروع المقاولاتي الاجتماعي	52
09-02	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير طبيعة نشاط المشروع المقاولاتي الاجتماعي	53
10-02	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير عمر المشروع المقاولاتي الاجتماعي	54
11-02	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير مكان تواجد المشروع المقاولاتي الاجتماعي	54
12-02	اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول عبارات محور المقاولاتية الاجتماعية	55
13-02	اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول عبارات محور التنمية المستدامة	57
14-02	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للبعد الاقتصادي	61
15-02	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للبعد الاجتماعي	62
16-02	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للبعد البيئي	64
17-02	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للتنمية المستدامة	65

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01-02	معادلة خط الانحدار لأثر المقاولاتية الاجتماعية على الجانب الاقتصادي للتنمية المستدامة	62
02-02	معادلة خط الانحدار لأثر المقاولاتية الاجتماعية على الجانب الاجتماعي للتنمية المستدامة	63
03-02	معادلة خط الانحدار لأثر المقاولاتية الاجتماعية على الجانب البيئي للتنمية المستدامة	65

مقدمة

- **تمهيد:**

إن من بين أبرز القضايا التي تواجه الدول اليوم لاسيما الدول النامية منها، هو السعي لتحقيق التنمية والتقدم في شتى المجالات، خصوصا في ظل ما يشهده عالمنا المعاصر من تغييرات متلاحقة وتطورات متسارعة والتي أدت إلى بروز العديد من التحديات أمام هذه الدول، مما استوجب بالضرورة التكيّف مع متطلبات مسايرتها، ولعل تشجيع التوجه المقاولاتي وما يصاحبه من إنشاء للمؤسسات باختلاف أحجامها، يمثل أحد أهم ركائز إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تعتبر الممارسة المقاولاتية الحل الأمثل للعديد من المشاكل الاجتماعية وحتى البيئية، خصوصا تلك التي تعاني منها الدول النامية كـــ: الفقر، البطالة، التهميش، التدهور البيئي،...الخ. فضلا عن ذلك الأثر الاقتصادي لها والمتمثل أساسا في الرفع من معدلات النمو وخلق الثروة وإحداث التنويع الاقتصادي.

في ظل هذه التغييرات التي فرضها الفكر المقاولاتي، ومع تبني الجزائر للتوجه المقاولاتي كبديل استراتيجي نحو إحداث التنمية، وخلق الثروة خارج قطاع المحروقات، دعا الكثير من المختصين والخبراء إلى ضرورة اعتماد مقاربات جديدة ضمن التوجه المقاولاتي من أجل مجابهة التحديات التي تواجه المجتمعات، وفي هذا السياق ظهر مفهوم حديث نسبيا اصطلح عليه بـــ "المقاولاتية الاجتماعية" أو "ريادة الأعمال الاجتماعية"، وذلك اعتمادا على نوع آخر من المقاولات أصبحت توصف بمقاولات الجيل الجديد" أو "المقاولة الاجتماعية"، وهي نوع من المشاريع المقاولاتية التي تسعى لعدم استهداف تراكم الأرباح فحسب، بل أيضا الانخراط في النشاط الاجتماعي والتركيز على الوسائل المتاحة واعتبارها موارد قابلة لخلق استثمار مستدام لصالح المجتمع الحالي والأجيال القادمة.

وبما أن التنمية قد تأتي بنتائج غير مرغوبة أو بعوائد ظرفية غير مستمرة، ما لم تسترشد بالاعتبارات الاجتماعية والبيئية والثقافية، فالتنمية الحقيقية المنشودة، هي تلك التي تهدف إلى تحقيق نمو المجتمع اقتصاديا واجتماعيا، وكذا تلبية حاجات وطموحات أفراد المجتمع من الموارد بصورة عادلة ومستمرة دون الإخلال بالنظام البيئي على المستوى المحلي والعالمي، وهو ما اصطلح عليه في الأدبيات التنموية بـــ "التنمية المستدامة"، وذلك باعتبارها تشير إلى أسلوب جديد في العمل الاقتصادي الاجتماعي والبيئي محليا، يعتمد على أسس وقواعد ومناهج العلوم الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية بهدف إحداث تغيير في أسلوب التفكير وطريقة العمل انطلاقا من المستوى المحلي ثم الوطني ومنه إلى المستوى الدولي.

في الوقت الراهن، لا يزال موضوع التنمية المستدامة يحظى باهتمام متزايد من طرف المجتمع الدولي، وتبعا لذلك يواجه كل بلد تحديات خاصة نحو سعيه في تحقيق هذه الأهداف والغايات، والجزائر كغيرها من دول العالم تسعى للبحث في السبل الكفيلة لتعزيز التنمية المستدامة، باعتبارها قضية لا تتحقق من فراغ بل بالاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية والتنظيمية المتاحة مع ضرورة تعاون كافة الهيئات والأجهزة الحكومية والمنظمات باختلاف أنواعها، وكذا المواطنين أنفسهم لاسيما إذا ما انطووا تحت غطاء إحدى فعاليات المجتمع المدني أو منظمات الاقتصاد التضامني والاجتماعي التي تشمل مختلف المؤسسات الاجتماعية كالجمعيات والتعاونيات والتعاضديات والمنظمات غير الحكومية وغيرها من التي

تعمل في مجال انتاج السلع والخدمات والمعرفة، وتهدف إلى تفعيل روح التضامن الاقتصادي بين أفراد المجتمع لاسيما الفئات الفقيرة والمهمشة وتمكينهم من المشاركة الانتاجية النافعة لهم ولمجتمعهم.

لكي تواكب هذه المنظمات حركة المجتمعات من أجل الاستجابة لتحديات التنمية المستدامة، وذلك باعتبار أن كل تطور أو تغيير مرغوب في أوضاع المجتمع وظروفه لا بد أن يصاحبه تطورا أو تغييرا في المهن التي تعمل معه ومن أجله، حيث تأخذ هذه التطورات باتجاهات ومداخل حديثة يمكن الاستفادة منها فيما يخص أسلوب عمل هذه المنظمات من ذلك توظيف مفاهيم المقاولاتية بما يخدم تحقيق أهداف هذه المنظمات بطريقة مستدامة وريادية، لاسيما المساهمة في ايجاد الحلول الإبداعية للمشاكل الاجتماعية والبيئة واحداث التغيير المقصود لصالح أفراد المجتمع بغية تحسين مستواهم الاجتماعي والاقتصادي وكذا سعيا منها لتحقيق التنمية المستدامة، وتكون بذلك قد اكتسبت صفة المقاولة الاجتماعية".

استنادا مما سبق يمكن طرح **الإشكالية الرئيسة** التالية: ***"ما أثر ممارسة المقاولاتية الاجتماعية على تحقيق التنمية المستدامة؟"***

ينطوي ضمن هذه الإشكالية مجموعة من **التساؤلات الفرعية** التي ستساعد في الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة، يمكن إيجازها على النحو التالي:

1. ما مستوى ممارسة المشاريع المقاولاتية الاجتماعية بولايات الجنوب الجزائري؟
2. ما مستوى التنمية المستدامة بولايات الجنوب الجزائري؟
3. ما أثر ممارسة المقاولاتية الاجتماعية على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة بولايات الجنوب الجزائري؟

صياغة **الفرضيات الفرعية** التالية:

- الفرضية الفرعية الأول: مستوى ريادة الاعمال المقاولاتية الاجتماعية مرتفع بولايات الجنوب الجزائري كون هذا النوع من المقاولاتية يتناسب وخصائص ومميزات الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة.
- الفرضية الفرعية الثانية: مستوى التنمية المستدامة في الولايات الجنوبية الجزائرية مقبول ويرتفع سنويا بسبب حرص الحكومة على تعزيز التنمية في هذه المنطقة.
- الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لممارسة المقاولاتية الاجتماعية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي).

- **أهمية الدراسة:**

تتجلى أهمية الدراسة في كونها تتناول نوع جديد من المقاولات، حيث تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على واقع المقاولاتية الاجتماعية في الجزائر، وكذا البحث في إمكانية أن يكون لمشاريعها دور ومساهمة في تحقيق التنمية المستدامة

- **أهداف الدراسة:**

نسعى من خلال هذه الدراسة وبغرض الإجابة على إشكاليتها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- المساهمة في إثراء الإطار النظري المتعلق بالمقاولاتية عموما ولمقاولاتيه الاجتماعية على وجه الخصوص، لا سيما في ظل النقص الموجود فيما يخص الدراسات العربية التي تناولت موضوع المقاولاتية الاجتماعية؛
- ابراز ومعالجة المفاهيم الحديثة المرتبطة بالتنمية المستدامة؛
- استعراض واقع وآفاق التنمية المستدامة وكذا المقاولاتية الاجتماعية في الجزائر.

- **مبررات اختيار موضوع الدراسة:**

- يشكل البحث في موضوع المقاولاتية الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية المستدامة، مجالا ملفتا للبحث خصوصا في ظل نقص الدراسات العربية التي تناولته مقارنة بالدراسات الأجنبية؛
- يجمع موضوع المقاولاتية الاجتماعية في محتواه البعدين الاجتماعي والاقتصادي، مما يستدعي تناوله بالبحث والدراسة لا سيما وأن المتغير التابع المتعلق بالدراسة الحالية هو الآخر ذو أبعاد اقتصادية واجتماعية؛
- الاهتمام العالمي المتزايد بموضوع المقاولاتية الاجتماعية وتطبيقاته (ريادة الأعمال الاجتماعية)؛
- طبيعة تخصص إدارة الأعمال يستوجب البحث في المواضيع الهامة مثل موضوع المقاولاتية، الذي يعتبر موضوع الساعة.

- **منهج وأدوات الدراسة:**

من أجل تحقيق هدف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الفصل النظري، وذلك من خلال جمع المعلومات التي وردت في المراجع والدراسات السابقة، وتحليلها والوصول لنتائج نظرية.

أما في الفصل الثاني، والذي خصص للجانب التطبيق، فقد تم الاعتماد فيه على منهج دراسة حالة عينة **مكونة من 40 صاحب مشروع في مجال المقاولاتية الاجتماعية بولايات الجنوب الجزائري (تمنراست، أدرار، ورقلة، وادي سوف)، بغية** معرفة مدى تطابق النتائج النظرية على الواقع الفعلي على هذه الولايات محل الدراسة.

من أجل جمع البيانات من عينة الدراسة المشار إليها سابقا، تم الاعتماد على أداة الاستبيان، كما تم تحليل نتائجه باستخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS.

- **حدود الدراسة:**

الحدود المكانية:

اقتصرت هذه الدراسة **على أصحاب مشاريع مقاولاتية اجتماعية بأربع ولايات من الجنوب الجزائري، بالتحديد كل من ولاية: تمنراست، أدرار، ورقلة، وادي سوف.**

الحدود الزمانية:

تم إجراء هذه الدراسة في شقها النظري والتطبيقي في مدة زمنية تتراوح ما بين 18 ديسمبر 2023 إلى غاية 18 أبريل 2024.

- **صعوبات الدراسة:**

تتلخص أهم الصعوبات التي واجهتنا لإنجاز هذه الدراسة فيما يلي:

- محدودية ثقافة البحث العلمي وغياب ثقافة الاستبيان لدى الكثير من أفراد العينة محل الدراسة؛
- التحفظ اللامبرر في الإجابة على الاستبيان؛
- صعوبة الحصول على الاحصائيات المتعلقة بمتغيري الدراسة لعدم وجود منظومة احصائية تدعم البحث العلمي.

- **هيكل الدراسة:**

من أجل الالمام والإحاطة بجميع جوانب الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين على النحو التالي: الفصل الأول خصص لعرض الأدبيات النظرية الخاصة بموضوع الدراسة، من خلال جمع وإبراز مختلف المفاهيم المتعلقة بمتغيري الدراسة، وهما المقاولاتية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

تم التطرق في المطلب الأول من المبحث المتعلق بالمقاولاتية الاجتماعية وكتمهيد لهذه الأخيرة إلى ماهية المقاولاتية عموما وذلك من خلال ركيزتين أو فرعين أساسين لها: مفهوم المقاولاتية في حد ذاتها والإشارة إلى تعريفها وإبراز سماتها وأهميتها، ثم موضوع المقاولاتية الاجتماعية من تشخيص ومعرفة لتحديات الاجتماعية وكذا تصميم الحلول المستدامة للتغلب على التحديات وأيضا تطبيق الحلول وقياس الأثر.

في المطلب الثاني تم تناول المتغير الثاني ألا وهو التنمية المستدامة حيث ركز على ثلاث فروع أساسية بدءا من الفرع الأول الذي تناول ماهية التنمية المستدامة حيث تم إبراز مفهومها والعناصر والخصائص الخاصة بها وأيضا أهدافها، وأما في الفرع الثاني فتطرقنا الى أبعاد التنمية المستدامة من بعد اقتصادي واجتماعي وسياسي وبيئي وأما الفرع الثالث فقد تمحور حول مؤشرات التنمية المستدامة من مؤشرات اقتصادية واجتماعية وبيئية.

أما في المبحث الثاني من الفصل الأول، فخصص لعرض الدراسات التطبيقية السابقة، تم من خلاله عرض مختلف الدراسات مع تقديم تعليق عليها وأخيرا خلاصة للفصل.

خصص الفصل الثاني للدراسة التطبيقية، حيث تم التطرق للإطار المنهجي للدراسة التطبيقية في المبحث الأول، أما المبحث الثاني تضمن تحليل ومناقشة النتائج واختبار الفرضيات واخيرا خلاصة للفصل. وفي الأخير كانت الخاتمة العامة للدراسة الحالية، تم فيها عرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري والدراسات السابقة حول المقاولاتية الاجتماعية والتنمية المستدامة

تمهيد:

خصص الفصل الأول من الدراسة الحالية من أجل عرض الإطار النظري والدراسات السابقة حول موضوع المقاولاتية الاجتماعية والتنمية المستدامة. ومن أجل تحقيق الغرض الأساسي من هذا الفصل النظري، فقد تم تقسيمه إلى مبحثين أساسيين.

المبحث الأول، سيتم فيه عرض الإطار النظري لمتغير المقاولاتية الاجتماعية ومختلف المصطلحات المرتبطة بها، وكخطوة ثانية سيتم التطرق لمتغير التنمية المستدامة، من أجل الوقوف على تعريفها وأهم أبعادها، ثم التطرق للعلاقة التي تربط مغيري الدراسة ببعض.

فيما يخص المبحث الثاني، فسيتم فيه عرض ومناقشة الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية، التي تطرقت لنفس موضوع الدراسة الحالية بشكل مباشر أو شملت أحد متغيراته الرئيسية المتمثلة في المقاولاتية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للمقاولاتية الاجتماعية والتنمية المستدامة

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم المقاولاتية الاجتماعية والتنمية المستدامة، من خلال مطلبين المطلب الأول يتضمن ماهية المقاولاتية الاجتماعية، أما المطلب الثاني فيخص ماهية التنمية المستدامة.

المطلب الأول: ماهية المقاولاتية الاجتماعية

على الرغم من انتشار مصطلح المقاولاتية الاجتماعية في الآونة الأخيرة ووجود العديد من المنظمات التي تبنته كنهج استراتيجي لها، إلا أنه لا وجود لاتفاق موحد حول مفهومه، لكن نستطيع القول بأن المحور الرئيسي الذي يدور حوله هو إيجاد الحلول المبتكرة بمنظور مستدام للتحديات الاجتماعية والمساهمة في تطوير المجتمع، وقد أستخدم للدلالة على هذا المفهوم من قبل الباحثين إلى جانب مصطلح المقاولاتية الاجتماعية (ريادة الأعمال الاجتماعية)، مصطلح آخر شبيه هو المقاولاتية المجتمعية الريادة المجتمعية)، إلا أننا اعتمدنا في دراستنا المصطلح الأول على أساس أن لا فرق بينهما وكذا للتقيد بالترجمة الصحيحة.

الفرع الأول: تعريف المقاولاتية الاجتماعية

أولا: تعريف المقاولاتية

المقاولاتية (Entrepreneurship) كلمة انجليزية في أصلها مشتقة من الكلمة الفرنسية (Entrpreneur) وتعني: حاول، بدأ، بادر، خاض وتتضمن فكرة التجديد والمغامرة[1]،

أما اصطلاحا فلقد تعددت وجهات نظر الباحثين للمقاولاتية وبذلك تباينت تعريفاتهم لها بحسب الزاوية التي قام الباحث بمعالجة الظاهرة من خلالها، حيث لم يسجل أي إجماع عالمي على مفهوم محدد للمقاولاتية، ولا عجب أو ضير في ذلك، باعتبار أن فهم أي ظاهرة يتمحور أساسا حول مجموعة من التساؤلات و الفرضيات المختلفة، ومع ذلك فإن أغلب التعريفات تكاد تتفق على كونها نشاط انساني اقتصادي بالدرجة الأولى تجتمع فيه امكانيات القدرة على المبادرة في إنشاء واستغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة، وخلق فرص الإبداع والعمل وتنظيمها من أجل تحسين عمليات الانتاج وخلق قيمة مضافة"[2]،.

أو هي نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار ، تنظيم وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية من أجل استغلال موارد وحالات معينة، تحمل المخاطرة وقبول الفشل، إنه مسار يعمل على خلق شيء ما مختلف والحصول على قيمة بتخصيص الوقت والعمل الضروري مع تحمل الأخطار المالية النفسية والاجتماعية المصاحبة لذلك، والحصول

[1] - بن حكوم علي، المقاولاتية الاجتماعية ودورها في التنمية المستدامة – دراسة حالة- (أطروحة دكتوراه) في علوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2020-2021، ص03.

[2] - Robert Hisrich, Michael Peters and Dean , ENTREPRENEURSHIP,7th edition, McGraw-Hill Education, New York , 2009, p 06.

على نتائج في شكل رضا مالي وشخصي[1]، إذ يتبين من ذلك أن المقاولاتية عبارة عن سلوك أو أسلوب حياة يشمل ويغطي العديد من الأنشطة الابداع الابتكار المخاطرة (..)، ويمكن اعتبارها عملية (process) كما جاء في العديد من التعريفات، والتي تخص إنشاء مؤسسات جديدة وبشكل أكثر تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو عملية المغامرة في البدء في عمل تجاري، وتنظيم الموارد اللازمة لذلك، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر والعوائد المترتبة عن ذلك ، وهنا تجدر الإشارة بالقول أن المقاولاتية لا تتمثل فقط في قيام شخص معين بإنشاء مؤسسة جديدة أو حتى حصر نشاطها في مجال معين كما هو متداول عند عامة الناس (نشاط البناء أو التجهيز) فهذا هو المعنى الضيق للمقاولاتية، بل إنها تتسع لتتخذ أشكالا عديدة أهمها ما جاء في أعمال كل من (2005)– Verstraete et Fayolle: والمتمثلة في : فرص الأعمال، إنشاء منظمة ، خلق القيمة ، والابتكار [2].

ثانيا: تعريف المقاولاتية الاجتماعية

تعددت تعريفات المقاولاتية الاجتماعية من طرف الباحثين وكذا بعض المنظمات والهيئات الدولية المختصة، نورد أبرزها فيما يلي:

حيث عرفت المقاولاتية الاجتماعية بأنها: الحلول الابتكارية (أي التطبيقات الناجحة للأفكار الابداعية) للتحديات الاجتماعية بالإضافة للخدمات والمنتجات التي تحدث تغييراً اجتماعياً وتؤثر ايجاباً في المجتمع. تعرف أيضا على أنها : نوع من الأعمال التي تهدف إلى تعريف وتشخيص المشاكل والحاجات الاجتماعية واستعمال مبادئ ريادة الأعمال لإنشاء وتنظيم وإدارة مشروع (مغامرة) اجتماعي يحقق تغيير اجتماعي مطلوب[3]، كما يقصد بها العملية التي يمكن من خلالها مواجهة التحديات الاجتماعية والبيئية بطريقة تتسم بالكفاءة والإبداع وتتضمن حلولا مستدامة وغير تقليدية[4]، في حين وصفها آخرون بأنها بناء متعدد الأبعاد يتضمن قيما وسلوكيات مقاولاتية لتحقيق أهداف اجتماعية، وهي القدرة على اقتناص الفرص لخلق قيم اجتماعية[5].

تعني المقاولاتية الاجتماعية أو المجتمعية كذلك: المبادرة بتطبيق فكرة ابداعية تساهم في تطوير المجتمع، أو بعض فئاته في أي مجال من مجالات الحياة، تعالج قضية أو مشكلة أو تلبي حاجة، تهم المجتمع، من خلال ايجاد الفرصة واغتنامها وتوظيف الموارد المتاحة وحشد القدرات والطاقات المتوفرة وتحقيق أقصى استفادة منها[6]؛ وهناك من يرى أن مفهوم

[1] - محمد قوجيل، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، (أطروحة دكتوراه) في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرابح ورقلة، الجزائر، 2016/2015، ص 1.

[2] - Thierry Verstraet et alain Fayolle, Paradigmes et l'entrepreneuriat, revue de l'entrepreneuriat, vol 4, n 1, 2005, p 34-41.

[3] - Samer Abu-Saifan ،Social Entrepreneurship: Définition and Boundaries ،Technology Innovation Management Review .February 2012 ، p 22.

[4] - Teresa chahine, Introduction to Social Entrepreneurship, CRC Press, (May 2016), p7.

[5] - Johanna Mair and Ignasi Marti, Social Entrepreneurship Research: A source of explanation, prediction and delight ,IESE Business School Universidad de Navarra, Barcelona, working paper n° 546 March 2004 , p 04.

[6]- يوسف سعادة ومحمد الجيوسي، المبادرات والمشاريع الشبابية: طريقك للريادة المجتمعية، سلسلة أدلة منظومة العمل الشبابي العربي، دون ذكر سنة النشر، ص06.

المقاولاتية الاجتماعية يمكن النظر إليه من منظورين، أحدهما تعريف ضيق، يعرفها بأنها : عملية تطبيق خبرات الأعمال والمهارات القائمة على السوق في القطاع غير الربحي، أما التعريف الواسع فيشير إليها بأنها : نشاط إبداعي له هدف اجتماعي سواء كان ذلك في المشروعات التجارية ذات الأغراض الاجتماعية أو الريادة الاجتماعية للشركات، أو في القطاع غير الربحي أو عبر القطاعات، مثل المنظمات الهجينة التي تمزج بين المداخل غير الربحية والربحية.[1]

ثالثا: سمات المقاولاتية الاجتماعية

تتصف المقاولاتية الاجتماعية بالعديد من السمات التي تجعلها مختلفة عن المقاولة التقليدية وتؤدي بها للتأثير الفعّال، حيث تتركز هذه السمات في أربع عناصر أساسية هي:[2]

- **تفكير إبداعي (غير تقليدي)**: من خلال ما تعبر عنه من محاولة لإحداث تحول ثوري لمواجهة التحديات الاجتماعية، وهذا قياسا على ما أسماه الاقتصادي "شومبيتر" بـ"التدمير الخلاق"؛
- **تقديم حلول مستدامة**: ينبغي أن تنطوي المقاولاتية الاجتماعية على استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة وتقديم حلول دائمة لمشكلات متأصلة في المجتمع، ولا تكون مجرد حلول وقتية أو ذات أثر هامشي محدود؛
- **تحقيق الأثر الاجتماعي الإيجابي**: تستلزم المقاولاتية الاجتماعية إحداث أثر اجتماعي ملحوظ للمجتمعات ويمكن قياس هذا الأثر بمقارنة حال هذا المجتمع قبل وبعد ظهور الحلول المبدعة لمشكلاته المستعصية، وهذا ما يؤكد على افتراض وجود علاقة تأثير نظرية بين متغيري دراستنا هذه ويمكن قياس ذلك الأثر على الدولة والمجتمع وفق المستويات التالية:[3]
  - **المدى القصير**: فتظهر آثار المقاولاتية الاجتماعية في تغييرات ملموسة في اقتصاد المجتمع كخلق فرص عمل؛ توليد الناتج والقيمة؛ زيادة الادخار عن الإنفاق العام أي ترشيد الإنفاق العام).
  - **المدى المتوسط**: تتجلى قيمة المقاولاتية الاجتماعية في كونها نموذجا محتملا يعمل على رفاهية المجتمع وتحسين أوضاعه، ومن ثم يقاس نجاحها بقدرتها على زيادة الإنتاجية، وقيام مشروعات تنموية.
  - **المدى الطويل**: ومن خلاله تحدث المساهمة الأكثر أهمية للمقاولاتية الاجتماعية، وتقاس بقدرتها على خلق واستثمار رأس المال الاجتماعي.
- **أفكارها صالحة للانتشار**: عادة ما تقدم المقاولاتية الاجتماعية ابتكارا غير مقيد بالسياق المحلي، ومن ثم يصلح هذا الابتكار للتطبيق في أي مجتمع، وعلى الأقل يمكن تكييفه ومواءمته حسب ما يتناسب مع المجتمع (ومثال ذلك بنك

[1] - بن حكوم علي، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[2]- عبد الوهاب بوكروح، التويزة لتخليص الجزائريين من الفقر وناشطون يطالبون بترقية المقاولة الإجتماعية، مقال منشور على الرابط التالي www.echoroukonline.com/ara/articles/133601 ، تاريخ الإطلاع 2023/11/10، ساعة 10:40.

[3]- خالد فاروق، ريادة الأعمال المجتمعية بين نظرية الحلول وإمكانية التطبيق، مقال منشور على الموقع التالي www.khaledfarouk.com ، تاريخ الإطلاع 2023/11/11، على الساعة 20:06.

جرامين وبديله عندنا صندوق الزكاة مثلا)، وذلك باعتبار المقاولاتية الاجتماعية قادرة على المساهمة في إحداث تغييرات إبداعية منظمة، وبالتالي يقاس نجاحها بقابليتها للتصميم وإمكانية نقلها لمجتمعات أخرى.[1]

رابعا: أهمية المقاولاتية الاجتماعية

تكتسي الممارسة المقاولاتية الاجتماعية أهمية كبيرة، بعدما أضحى ينظر لها على أنها المخرج الأقوى للعديد من الأزمات والمشاكل التي تعاني منها المجتمعات، فإلى جانب كونها وسيلة لتحقيق الأرباح لأصحابها، تعتبر كذلك وسيلة تساهم في ارتقاء المجتمعات بصورة كبيرة، وذلك نظرا لمساهمتها في الرفع من معدلات النمو والخفض من نسب البطالة والفقر وايجاد الحلول المثلى للعديد من المشاكل وبالتالي إحداث نهضة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، إذن فهي تمثل ضرورة حتمية أمام الدول خصوصا الدول المتخلفة منها، بعد أن بات معظمها يعج بمشكلات متراكمة ويعاني من تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والصحية والبيئية وغيرها[2].

هذا وتعتبر سنوات ما بعد التسعينيات الفترة التي فاز فيها مفهوم المقاولة الاجتماعية بشعبية عالمية بعد تداوله من قبل دول شمال أمريكا والدول الأوربية، ففي سنة 2002 قامت الحكومة البريطانية بإطلاق الاستراتيجية الوطنية للمقاولة الاجتماعية وإصدار كتاب سنة 2006 بعنوان المقاولة الاجتماعية: استراتيجية للنجاح Social Entreprise Strategy for Success لتنطلق الدانمارك كذلك في العمل على استراتيجية وطنية للتجديد الاجتماعي، حيث تم الاعتراف بها كأداة مفيدة في السياسة الاجتماعية والاقتصادية، وفي تحقيق التغيير الاجتماعي لاسيما عند التعامل مع قضايا البطالة والاستبعاد الاجتماعي، والتنمية الاقتصادية المحلية والإقليمية، وقد أدت الجهود المبذولة في هذا السياق إلى تحقيق تقدم كبير وإلى ازدياد عدد المقاولات الاجتماعية ووضع قوانين تشريعية تؤطر كيفية خلقها مما سمح بتطور المفهوم وانتشاره في عدة مجالات كالبيئة والتربية والاعلام والخدمات ... وكذا استقطابه للفاعلين الوطنيين والدوليين ووسائل الإعلام والنشر والمؤسسات الجامعية للبحث.. إلخ، أما بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو، فقد تميز هذا المفهوم بتحقيق نجاح مبهر تجسد خاصة في حصول محمد يونس على جائزة نوبل للسلام سنة 2006 وهي سابقة) تتويجا لمشروعه التجاري ذو الطابع الاجتماعي والمتمثل في بنك الغرامين Grameen Bank" والذي مول من خلاله المشاريع البسيطة بقرى البنغلاديش الفقيرة، الشيء الذي مكنه من إحداث تنمية مجتمعية لم يسبق لها مثيل إثر مشروعه الذي يهدف للقضاء على الفقر، وبالنسبة لعالمنا العربي وتبعا لما أحدثته ظاهرة العولمة من طفرات كبرى في مختلف المجالات، ثم السعي في عديد من البلدان لخلق بيئة

[1]- أمل خيري أمين، تجارب في الريادة الاجتماعية، فنون الإبداع المجتمعي، ط02، منشورات جامعة كاي، 2019، ص 32.

[2]- شعوف اسماعيل، دراية آثار زرع فكر المقاولة الاجتماعية بالمؤسسات التعليمية من خلال مشروع التلميذ المبدع الاجتماعي، بحيث تطبيقي، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، مراكش المغرب 2012/2011، ص 06.

أكثر ملائمة وأكثر ديناميكية مهدت لإنشاء العديد من المقاولات بغرض مجابهة التحديات التي أفرزتها التحولات الاقتصادية العالمية، وكنتيجة لذلك ظهرت المقاولات الاجتماعية بالعالم العربي وأخذ الاهتمام بها يأخذ مكانته في النقاش حول التنمية[1].

إلّا أننا نستطيع القول وعلى مستوى بلدنا الجزائر تحديدا لزلنا بحاجة لتطوير ثقافة المقاولة الاجتماعية، ولعل ما يؤكد ذلك ما يمكن افتراضه بسبب غياب الاحصائيات الرسمية حول عدد المؤسسات أو المقاولات الاجتماعية ونسبة ذلك من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، وهذا على الرغم من وجود جيوب فقر وتهميش واسعة النطاق على المستوى الوطني وخاصة في مناطق الهضاب العليا والجنوب وداخل التجمعات الحضرية الكبرى في الشمال فضلا عن مشاكل اجتماعية عديدة، وهو ما يسمح لهذا النوع من المقاولات بالنشوء والبروز والمساهمة في مكافحة الفقر وخلق تنمية وثروة مستدامة، مع حفاظها على الأصل في المقاولة الذي هو الربح والديمومة، وبشكل يسمح أيضا بتخفيف العبء على الدولة التي تعجز في الكثير من الحالات عن القيام بكل الوظائف الاجتماعية بكفاية وكفاءة عاليتين[2].

الفرع الثاني: موضوعات المقاولاتية الاجتماعية

جاءت المقاولة الاجتماعية للمساهمة في القضاء والتغلب على المشكلات والتحديات الاجتماعية، ولأن ذلك لن يتأتى إلا بعد تشخيص ومعرفة أولا تلك التحديات الاجتماعية، ثم بعد ذلك التفكير في الحلول التي من شأنها معالجتها والتغلب عليها، ومن ثم العمل على تجسيدها ميدانيا.

أولا: تشخيص ومعرفة التحديات الاجتماعية

يتم تشخيص ومعرفة التحديات الاجتماعية من خلال طرح مجموعة من التساؤلات أهمها: ماهي هذه التحديات الاجتماعية التي نسعى للتغلب عنها؟ وما هي المعلومات والبيانات والاحصائيات المتوافرة عن هذا التحدي؟ وماهي الأسباب الرئيسة لهذا التحدي، ومن هي أكثر الفئات تأثرا في المجتمع بهذا التحدي؟ وما هي الجهود المبذولة سابقا لهذا للتغلب على هذا التحدي، ولماذا لم تنجح هذه الجهود في التغلب على هذا التحدي.. إلخ.

وعليه فإننا نستطيع القول إن الإجابة على كل هذه التساؤلات تتم من خلال نموذج يضم مجموعة من الخطوات، يتم التركيز فيه على مجموعة من النقاط الأساسية منها:[3]

- تحديد المشكلة بكل دقة والتعرف على أسبابها من أولئك الذين يتأثرون بتداعياتها السلبية، ويعتبر ذلك الخطوة الأولى في بناء حلول مستدامة للتغلب على المشكلات الاجتماعية؛

[1] - نفس المرجع السابق.

[2] - عبد الوهاب بوكروح، التويزة لتخليص الجزائريين من الفقر وناشطون يطالبون بترقية المقاولة الإجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[3] - Teresa chahine ،Introduction to Social Entrepreneurship ،CRC Press (May 2016) p06.

- يجب عند تحديد المشكلة أو التحدي الاجتماعية أن نأخذ في الاعتبار وجهات النظر الأخرى حول هذه المشكلة التي قد ترى في هذه المشكلة أو هذا التحدي فرصة؛
- لا يمكن التغلب على التحدي أو المشكلة الاجتماعية إلا من خلال بناء رؤية تستند إلى فهم عميق لهذا التحدي والمعوقات المرتبطة به، وكذلك توفير الموارد اللازمة لمواجهته؛
- لا بد من توفر كافة المعلومات التي تساعد على تحديد كافة أبعاد التحدي مكانه، تأثيراته، الفئات المتأثرة به، وذلك بالاعتماد على عدة مصادر ك شبكة المعلومات الدولية التقارير والتحقيقات الصحفية؛
- الدراسات الأكاديمية، المقابلات الشخصية مع الخبراء والمتخصصين؛
- لا بد أن يستند الإطار العام لتحليل التحديات الاجتماعية إلى منهجية التساؤلات البحثية التالية: ما، من، أين، لماذا وكيف؟، أي: ما هو هذا التحدي، ما هي أسبابه من يتأثر به وسماتهم، مكانه، سبب انتشاره وتداعياته، كيف يمكن التغلب عليه ومواجهته، وتعد أساليب تحليل البيانات والجداول والأشكال، والنماذج التحليلية (مثل أسلوب شجرة المشكلات) هي من الأدوات المهمة التي يمكن الاعتماد عليها للتعرف على التحديات الاجتماعية وتداعياتها.

ثانيا: تصميم الحلول المستدامة للتغلب على التحديات الاجتماعية

بعد تشخيص ومعرفة التحديات والمشكلات الاجتماعية، تأتي مرحلة طرح الحلول المناسبة لها بناءً على مجموعة من الاعتبارات أهمها:[1]

- اختيار فريق عمل محترف لابتكار حلول مناسبة وغير تقليدية واعتماد الأساليب الحديثة لتوليد الأفكار الجديدة والمبتكرة كآلية العصف الذهني، التفكير خارج الصندوق؛
- التعريف الدقيق للحلول المقترحة التي يتم تقديمها وتوضيح كيفية استخدامها والاستفادة منها؛
- ضرورة اختبار الحلول المقترحة قبل البدء في تجسيدها، والتعرف لردود الأفعال للمستخدمين والمستفيدين منها ومقترحاتهم بشأن تطويرها، وحتى تساهم بالفعل في تحقيق التغيير الاجتماعي المطلوب؛ ومن جهة أخرى يعتبر التفكير بشكل استراتيجي بمنظور كلي يركز على الخبرات العالمية، ثم النزول تدريجيا بطريقة التفكير إلى النطاق الإقليمي والوطني يعد الطريقة المثلى للتغلب على التحديات الاجتماعية وتحقيق التغيير الايجابي المطلوب في المجتمع.

ثالثا: تطبيق الحلول وقياس الأثر

إن البداية الصحيحة لتنفيذ استراتيجية العمل بطريقة مهنية دقيقة تتطلب تعريف النجاح الذي تنشده وتحديده، كما تتطلب تحديد مؤشرات تضمن قياسه أي قياس الأثر الاجتماعي للحلول التي تم اقتراحها، حيث أن عملية

[1] - نفس المرجع السابق.

القياس هذه لا تتم في نهاية العمل، بل لا بد أن تتم باستمرار أثناء التنفيذ وذلك بالنظر المؤشرات الأداء وهل العمل يتم بطريقة صحيحة أو يواجه معوقات وتحديات.[1]

المطلب الثاني: ماهية التنمية المستدامة

خصص هذا المطلب من أجل عرض حول التنمية المستدامة ومختلف المفاهيم المرتبطة بها، حيث سيتم التركيز على مفهومها وأبعادها وأهم اهدافها.

الفرع الأول: مفهوم التنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة من أهم التطورات الحاصلة خلال العقود الأخيرة في الفكر والأدبيات التنموية الحديثة، وهذا بعدما عرفت على غرار العديد من المفاهيم الاقتصادية تحولا وتطورا في المفهوم والمضمون، نتيجة تزايد حدة التحديات واتساع الفجوة بين الاحتياجات الاقتصادية والمتطلبات الاجتماعية والبيئية، وأيضا ازدياد الوعي بأهمية السعي نحو تحقيق التنمية المتوازنة ذات الأبعاد المتكاملة والمترابطة ومدى انعكاسها على الحياة عموما في الحاضر وكذا المستقبل، الأمر الذي جعل من التنمية المستدامة قضية مصيرية مستقبلية تستدعي اهتمام الحاضر أفرادا ومؤسسات وحكومات.[2]

أولا: تعريف التنمية المستدامة

يشير مفهوم التنمية المستدامة إلى تلك التنمية التي تراعي في تجسيدها تحقيق التكامل والترابط بين أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في آن واحد دون التفريط في أي منها، مع القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استغلالها للموارد الطبيعية، وبالرجوع إلى المعنى اللغوي لهذا المفهوم باعتباره يساعد في تحديد المعنى الاصطلاحي الدقيق له، نجد أن التنمية هي من الفعل (نمى) من النماء أي: الزيادة والكثرة، ونجد كذلك أن الفعل "استدام" جاء بمعاني متعددة منها : التأني في الشيء، والمواظبة عليه، كما أنه في أصل ظهوره مترجم من المصطلح الإنجليزي (sustainable development)، إلى التنمية المستدامة أو التنمية المستديمة، فالأول يعكس مبدأ استمرارية التنمية والآخر يشير زيادة على ذلك إلى قوى الدفع الذاتي التي تضمن الاستمرارية، ومع ذلك فالأول أكثر استعمالا. وهو ما سيتم اعتماده في الدراسة الحالية. وفي ما يلي نورد أبرز التعاريف للتنمية المستدامة.

عرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بأنها: "التنمية التي تقضي بتلبية الحاجات الأساسية للجميع وتوسيع الفرصة أمام المجتمع لإرضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل ونشر القيم التي تشجع أنماطا استهلاكية ضمن حدود الامكانات البيئية التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها بشكل معقول"، حيث ركز هذا التعريف على تلبية الحاجات الأساسية كالأمن والصحة والغذاء ... للجميع دونما إقصاء أو تهميش، كما أنه تضمن فكرة الاستغلال العقلاني للموارد المتاحة وما يتطلبه ذلك من انتشار للقيم

[1] - نفس المرجع السابق.

[2] - نفس المرجع السابق.

التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتخطى حدود الممكن بيئيا، إلا أننا نأخذ عليه أنه كاد يحصر التنمية المستدامة في نمط واحد من أنماط التنمية التي درج الباحثين والمختصين على إبرازها ألا وهو التنمية الاجتماعية أو البشرية، والمعلوم أن التنمية المستدامة تشمل أنماط التنمية كافة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، فضلا عن أنها تنمية تأخذ بالاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتها[1].

كما تعرف بأنها تلك التنمية المتوازنة التي تشمل مختلف أنشطة المجتمع باعتماد أفضل الوسائل لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية في العملات التنموية، واعتماد مبادئ العدالة في الانتاج والاستهلاك وعند توزيع العوائد لتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع دون الحاق الضرر بالبيئة أو بمصالح الأجيال القادمة، ويتضمن هذا التعريف مفهوم برز بين سبعينات وثمانينات القرن الماضي وهو التنمية الشاملة، والذي اهتم هو كذلك بجوانب التنمية الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) لكن بدرجة متفاوتة وبأسلوب معالجة مستقل أي بافتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة ومن بين التعاريف كذلك للتنمية المستدامة، والتي حظيت باجتماع معظم دول العالم في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية قمة الأرض) هو وصفها بأنها "ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل"، حيث كان الرهان حينها ولا يزال منصبا على ضرورة التكافل توكيد الصلة بين المحافظة على البيئة وبين التنمية والقضاء على المشاكل الاجتماعية لا سيما الفقر والبطالة ... إلخ.[2]

انطلاقا من التعاريف أعلاه وكذا المطلع عليها للتنمية المستدامة يمكن وضع تعريفنا الإجرائي لها، بأنها "عملية مدروسة وفق رؤية استراتيجية متعددة الأبعاد، بإشراف رسمي ومشاركة واسعة تضم كل من القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني وكذلك السكان بكافة فئاتهم ومستوياتهم، تستلزم العمل على تنظيم وإعادة تنظيم الهيئات السياسية والإدارية والآليات الاقتصادية والاجتماعية بالشكل الذي يتيح الاستغلال الأمثل الاقتصادية للموارد المجتمعية حاضرا ومستقبلا ويحقق التحسين المستمر لجودة الحياة بأبعادها الثلاثة - والاجتماعية والبيئية - على نحو متوازن و متكامل"

ثانيا: عناصروخصائص التنمية المستدامة

- **عناصر التنمية المستدامة**

أرست نتائج جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة أساسا متينا للتنمية المستدامة وأسهمت في تشكيل الخطة الجديدة آفاق 2030 التي جاءت كنهج جديد يعترف بأن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، ومكافحة انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وحفظ كوكب الأرض ، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل

[1] - Marie Claude Smouts, Le developement durable، editions armand colin، France , 2005 , p 4

[2]- كربالي بغداد وحمداني محمد، استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية في الجزائر، مجلة علوم انسانية، العدد 45، جانفي 2010، ص 12

والمستدام، وتعزيز الادماج الاجتماعي، أمور مترابطة يتصل بعضها ببعض وتتطلب حلولا متكاملة، لذلك جاء إطار الخطة الجديدة يتجاوز نطاقه بكثير نطاق الأهداف الإنمائية للألفية (2000-2015) بعدما شكلت منطلقا لها نحو اتمام ما لم يتحقق في إطارها، فإلى جانب الأولويات الإنمائية القائمة كالقضاء على الفقر والاهتمام بالصحة والتعليم والأمن الغذائي، يحدد هذا الإطار طائفة واسعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كانت محل اتفاق الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة التي اجتمعت في قمة تاريخية عقدت بين 25 و 27 سبتمبر 2015 بنيويورك، تمثلت في سبعة عشر (17) هدفا انمائيا و 169 غاية مرتبطة بها يسترشد بها في اتخاذ القرارات على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة ابتداء من 01 يناير 2016، وهي تقوم على مجموعة من العناصر (أركان) في مجالات ذات أهمية حاسمة هي : الناس، كوكب الأرض، الازدهار، السلام والشراكة كما يلي:[1]

- **الناس**: من خلال العزم على انهاء الفقر والجوع، بجميع صورهما وأبعادهما، وكفالة امكانية تفعيل الطاقات الكامنة لجميع البشر في إطار من الكرامة والمساواة وفي ظل مناخ صحي؛
- **الكوكب**: عن طريق حماية كوكب الأرض من التدهور، بطرق من شأنها تحقيق الاستدامة في الاستهلاك والانتاج، وادارة موارد الكوكب الطبيعية بصورة مستدامة، واتخاذ اجراءات عاجلة بشأن تغير المناخ، حتى يمكن له دعم احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة؛
- **الازدهار**: بعقد العزم على كفالة أن يتمتع جميع الناس بحياة يظلها الرخاء وتلبي طموحاتهم، وأن يتحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي في انسجام مع الطبيعة؛
- **السلام**: من خلال التشجيع على قيام مجتمعات يسودها السلام والعدل ويجد فيها الجميع متسعا لهم، مجتمعات تخلو من الخوف والعنف، إذ لا سبيل لتحقيق التنمية المستدامة دون سلام وأمان واستقرار؛
- **الشراكة**: بواسطة حشد الوسائل اللازمة لتنفيذ هذه الخطة من خلال تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، على أساس روح من التضامن العالمي المعزز، مع التركيز بوجه خاص على احتياجات الفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا، وبمشاركة من جميع البلدان وجميع أصحاب المصلحة وجميع الشعوب.

- **خصائص التنمية المستدامة:**

تتصف التنمية المستدامة بسمات، نذكر منها:[2]

[1] - قرار الجمعية العامة للألم المتحدة / RES/A1/0 المؤرخ في: 25 سبتمبر ،2015 الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ،2015 ص 2.

[2]- زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، جملة أبحاث اقتصادية وادارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، العدد السابع، جوان 2010، ص 1.

- التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها اشد تداخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية؛
- عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن بعض لشدة تداخل الابعاد والعناصر الكمية والنوعية لها؛
- التنمية المستدامة عملية مجتمعية يجب ان تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد؛
- التنمية المستدامة عملية واعية، أي أنها ليست عملية عشوائية، وإنما عملية محددة الغايات، ذات استراتيجية طويلة المدى وأهداف مرحلية ومخططات وبرامج؛
- التنمية المستدامة ذات بعد زمني طويل بالضرورة، فهي تنمية تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية عادة ما تقدر بـ 15 سنة كما هو الشأن في الأهداف الإنمائية للألفية وكذا أهداف البرنامج الجديد (2030)؛
- التنمية المستدامة تراعي تحقيق العدالة بين الأجيال الحاضرة واللاحقة، من خلال المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية المتاحة أو بين المناطق كذلك بين الشمال والجنوب)؛
- بناء قاعدة وايجاد طاقة انتاجية ذاتية، على أن تكون متطلبات هذا البناء محلية ذاتية، متنوعة، متشابكة ومتكاملة، قادرة على التكيف مع التغيرات، كما يتوفر لهذه القاعدة التنظيم الاجتماعي السليم، الموارد البشرية المدربة، القدرة التقنية والتراكم الرأسمالي الكافي؛

- التنمية المستدامة متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، ويجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة؛[1]
- التنمية المستدامة مشروع يرتكز على البعد العالمي، من خلال الدعوة إلى احترام المواثيق الدولية المتعلقة بحماية البيئة، وإجراء تغيرات هيكلية في أنماط الإنتاج والاستهلاك، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وفق البرنامج الجديد للأمم المتحدة 2030.[2]

[1]- لخضر بن علية، دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص الإدارة البيئية والسياحية، جامعة الجزائر، 2017/2018، ص 19.

[2]- أحمد أبو اليزيد الرسول، التنمية المتواصلة: الأبعاد والمنهج، مكتبة بستان المعرفة، القاهرة، 2007، ص 8.

ثالثا: أهداف التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وفق خطة عام 2030 تتمثل فيما يلي:[1]

- **القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان:** إذ لا يزال العديد من سكان المعمورة يعيشون تحت خط الفقر على الرغم من خفض معدلاته إلى أكثر من النصف منذ عام 22000، وهو يقاس حاليا بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم، وفي هذا الصدد رصدت العديد من المؤشرات والتي سنأتي على ذكرها لاحقا بغية تحقيق هذا الهدف الذي يعد أكبر تحد عالمي يواجه العالم حاليا وشرطا لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، إذ لا بد أن يتمتع الجميع بمستويات المعيشة الأساسية عن طريق وسائل منها نظم الحماية الاجتماعية.
- **القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة:** من خلال إعادة التفكير في كيفية تنمية الغذاء ومشاطرته واستهلاكه بطرق صحيحة، حيث يقدم قطاع الأغذية والزراعة حلولا رئيسية للتنمية ويعد قطاعا استراتيجيا هاما من شأنه القضاء على الجوع والفقر.
- **ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار:** فضمان الحياة الصحية وتشجيع الرفاهية للجميع من كل الأعمار مقصد لا بد منه في التنمية المستدامة، وذلك من خلال المعالجة الوقائية، والتعليم، وحملات التحصين والتلقيح والرعاية الجنسية والانجابية، وإجراء البحوث الداعمة لتوفير الأدوية والوصول إليها من طرف الجميع .... إلخ.
- **ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع:** إذ يشكل توفير التعليم الجيد وتوسيع نطاقه حتى يشمل الجميع الأساس الذي يرتكز عليه تحسين حياة الناس وتحقيق التنمية المستدامة؛
- **تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات:** عن طريق توفير التكافؤ أمام النساء والفتيات في الحصول على التعليم والرعاية الصحية والعمل اللائق والتمثيل في العمليات السياسية والاقتصادية واتخاذ القرارات باعتبار ذلك دعما للاقتصاد المستدام وفائدة للمجتمعات والإنسانية جمعاء.
- **ضمان تو افر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة:** وهذه ضرورة من الضرورات الأساسية نتجت عن سوء البرامج الاقتصادية أو ضعف البنى التحتية بالرغم من وجود ما يكفي من مياه على كوكب الأرض، حيث يرى كل من (جاست دي بروكس وكيلان سي كاري)، أن هذا الهدف يمكن تحقيقه من خلال تطبيق أربعة مبادئ هي:
  - ✓ فصل مياه الشرب عن المياه المستعملة؛
  - ✓ الوصول إلى مياه الشرب ومعالجتها بإزالة الملوثات الكيميائية والبيولوجية؛

[1]- نفس المرجع السابق.

- ✓ حماية النظم الإيكولوجية للمياه العذبة واستصلاحها؛
- ✓ ضمان امكانية الحصول على المياه وحقوق المياه.

- **ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة:** فإمكانية حصول الجميع على الطاقة الحديثة وتحسين فاعلية وزيادة استخدام الموارد المتجددة، مسألة ضرورية وجوهرية سواء من أجل فرص العمل أو الأمن أو تغير المناخ أو إنتاج الأغذية أو زيادة الدخل.
- **تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام العمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع:** يقتضي تحقيق النمو الاقتصادي المستدام مشاركة جميع من هم في سن العمل بإتاحة فرص عمل جيدة تُحفّز الاقتصاد دون الاضرار بالبيئة، كما أن تشجيع قيام الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية عموما بالإضافة إلى حماية حقوق العمل وتعزيز بيئات عمل توفر السلامة والأمن المهنيين من شأنه المساهمة في ذلك.
- **اقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار:** إن إقامة بنى تحتية صلبة تؤدي وظيفتها ومستدامة لهو مطلب العديد من أهداف التنمية المستدامة، فالنقل والري، والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، كلها عناصر حيوية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، كما أن التنمية في مجال الصناعة تعتبر مصدرا هاما للدخل، يساعدها في ذلك التطور التقني القائم على الابتكار الذي يعمل على ايجاد الحلول التقنية لإقامة الصناعات الصديقة للبيئة.
- **الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها:** ثمة شبه اتفاق كلي بين الدول على أن النمو الاقتصادي ليس كافيا لخفض حدة الفقر إذا كان ذلك النمو غير شامل للجميع ولا يتضمن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وسعيا إلى خفض التباين والحد من انعدام المساواة، تم التوصية باتباع سياسات شاملة من حيث المبدأ، وأن تولى احتياجات الفئات السكانية المستضعفة والمهمشة بالاهتمام.
- **جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة:** حيث تشمل التحديات المشتركة المتعلقة بالمدن الاكتظاظ ونقص في تقديم الخدمات الأساسية، إذ من الممكن التغلب على ذلك بطرق تتيح الانتعاش والنمو للمدن ويتاح فيها للجميع الحصول على الخدمات الأساسية والطاقة والإسكان والنقل وما هو أكثر من ذلك.
- **ضمان وجود أنماط استهلاك و انتاج مستدامة:** ترتبط أنماط الاستهلاك والانتاج المستدامة بتشجيع الكفاءة في الموارد والطاقة، واستدامة البنية التحية، وتوفير امكانية الحصول على الخدمات الأساسية وتوفير فرص العمل اللائق وغير المضر بالبيئة، وعموما تحسين جودة الحياة لصالح الجميع، أي أنها تستهدف انتاج المزيد بشكل أفضل وبتكلفة أقل"،

ويشترك في ذلك جميع الأطراف ذات الصلة من أصحاب الأعمال والمستهلكين والمسؤولين عن رسم السياسات والباحثين والتجار، وكذا وسائط الإعلام من خلال التوعية والتثقيف بأنماط الاستهلاك المستدامة.

- **اتخاذ اجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ و آثاره:** باتت معالجة ما يحدثه تغير المناخ من تأثيرات هامة واسعة النطاق في النظم البشرية والطبيعية، ضرورة مستعجلة تتطلب حلولا وتعاونا على المستوى الدولي، باعتباره يؤثر على كل دولة في أي قارة من القارات ويعطل الاقتصاديات الوطنية ويؤثر على أنواع الحياة، ويلقي بالأعباء المالية على الناس والمجتمعات والدول، ومما يساعد على ذلك تفعيل التوجه نحو الطاقات المتجددة والإجراءات الأخرى التي من شأنها خلق المرونة المناخية والتقليل من الانبعاثات الناشئة عن الأنشطة البشرية.
- **حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة :** تعتبر المحيطات والبحار موردا عالميا ذو علاقة محورية بأبعاد التنمية المستدامة الثلاث ، الأمر الذي يجعل إدارتها بعناية سمة أساسية من سمات مستقبل مستدام ، فهي تغطي ما يقرب من ثلاثة أرباع كوكب الأرض مشكلة بذلك قاعدة للنظم العالمية التي تدعم الحياة البشرية على سطح هذا الكوكب، كما أنها تساهم في الاقتصاد العالمي وزيادة الرفاه الاجتماعي بعدة أوجه هامة من قبيل التجارة العالمية والنقل البحري، استخراج وانتاج النفط والغاز والطاقات المتجددة الاتصالات السلكية واللاسلكية العالمية، التنوع البيولوجي البحري وعلاقته بالصناعات الغذائية والصناعات الأخرى السياحة الساحلية ونسب العمالة فيها[1].
- **حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي:** ويكون ذلك من خلال إدماج قيم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي بغرض المحافظة عليها واستخدامها استخداما مستداما في الخطط الوطنية والمحلية وكذا أخذها بعين الاعتبار في العمليات الإنمائية المختلفة، بالإضافة إلى بذل الجهود الرامية للمحافظة على الغابات وما تحويه من تنوع بيولوجي وادارتها بالعناية والاهتمام اللازمين وكذا مكافحة التصحر وما ينجر عنه من تدهور للأراضي وتأثيرات على البيئة.
- **التشجيع على اقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، و إتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات:** يرمي هذا الهدف إلى الحد من كافة أشكال العنف، وإيجاد التنسيق العملي بين الحكومات والمجتمعات للتوصل إلى الحلول

[1] - بيليانا سيسن سين، رئيسة المنتدى العالمي للمحيطات وأستاذة ومديرة مركز جيرارد جي ما نجوجي للسياسات البحرية، كلية الأرض والمحيطات والبيئة، جامعة ديلاوير الو م أ، مقال منشور على رابط الأمم المتحدة: https://www.un.org/ar/chronicle/article/20291، تاريخ الاطلاع 2023/12/20، سا 17:23.

النهائية للصـراعات وانعدام الأمن، ذلك لأنه لا يمكن أن نأمل في تنمية مسـتدامة في ظل غياب السـلام والاسـتقرار، وحقوق الإنسـان والحوكمة الفاعلة القائمة على حكم القانون، لذا يتوجب على الدول اتخاذ الإجراءات الكفيلة التي من شأنها تعزيز حكم القانون وترسيخ حقوق الإنسان.

- **تعزيزوسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة:** إن من أهم ما يعزز فرص نجاح تحقيق تنمية مسـتدامة هو عمل شـراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والمقاولة الاجتماعية ما هي إلا واحدة من الصور التي تتجسد فيها تلك الشراكة، وهذه الشراكات تبنى على قواعد وقيم ورؤية وأهداف مشتركة تضع الناس والكوكب في قلب هذه الجهود، كما يتطلب تحقيق الأهداف أعلاه مسـتوى غير مسـبوق من التعاون اللازم للاسـتفادة من التمويل المتاح والموارد المعرفية وتوجيه ذلك للبلدان النامية على وجه الخصـوص، فضـلا عن طرائق التنفيذ وهياكل التنظيم وتقوية آليات الرقابة الوطنية.

الفرع الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

انطلاقا من كون التنمية المسـتدامة عملية إنمائية واحدة ذات أبعاد اقتصـادية واجتماعية وبيئية، وهي أبعاد محورية مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسـم بالضـبط والتنظيم والترشـيد للموارد، وهذا لن يتحقق بطريقة عفوية، بل لابد أن يكون بإشـراف من الدولة عن طريق سـياسـات رشـيدة وقوانين واجراءات، وكذا هيئات وصـية على عملية التنفيذ والتقييم والتقويم.

أولا: البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

يسـتند هذا البعد عموما إلى المبدأ الذي يقضـي بزيادة الدخل القومي وبالتالي نصـيب الفرد منه إلى أقصـى حدود القضـاء على الفقر من خلال اسـتغلال الموارد الطبيعية بكفاءة وفعالية، فضـلا عن مراعاة معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي، الفائض أو العجز في الميزانية العامة، المعدل السـنوي للتضخم، والتقدم التقني ووضـعية القطاعات الاقتصـادية كالصناعة والفلاحة ومدى تطورها بالإضافة الى استخدامات الطاقات والمياه والموارد الأخرى ووضعية شبكة الطرق ووسائل النقل ووضعية الدين الخارجي للدولة، ويفترض أن يندرج تحت هذا البعد أيضا بالنظر للمدى الطويل (رؤية 2030) ما يلي:[1]

- **النمو الاقتصـادي وتوفير فرص العمل:** وهو ما يتوافق مع الهدف 8 من أهداف التنمية المسـتدامة 2030، حيث يعتمد تحقيق نمو اقتصـادي مسـتدام على تعدد الأنشـطة الاقتصـادية في مختلف القطاعات، وتنوع مصـادر الإنتاج، وتحفيز الاقتصـاد وزيادة درجة تنافسـيته دوليا وكذا حجم الاسـتثمارات الذي من شـأنه المسـاهمة في الناتج المحلي الإجمالي لا سيما في قطاعي الصناعة والخدمات، وذلك اتساقا مع الممارسات العالمية في هذا الشأن التي تعتبر كلاهما محركا مزدوجا

[1]- الأكاديمية العربية للعلوم، الموسـوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المسـتدامة – مقدمة عامة، ط 1، المجلد الثاني، الدار العربية للعلوم ناشـرون، بيروت لبنان، 2006، ص 455.

للنمو و زيادة مساهمة الصادرات في معدل النمو الاقتصادي، لكن بشرط أن يتسق هذا الأخير مع أهداف التنمية المستدامة ولا ينتج عنه آثار سلبية على المجتمع والبيئة، بل بالعكس يجب أن ينتج عن الأنشطة الاقتصادية المستدامة فرص عمل جديدة لكافة الفئات العمرية خاصة الشباب والمرأة، والفئات المهمشة وذوي الاحتياجات الخاصة.

في هذا السياق وضع إطار استرشادي يرمي إلى اتخاذ الخطوات والتدابير التالية لتحقيق نموا اقتصاديا مستداما لا سيما في المنطقة العربية والمتمثلة في:

- ✓ تحديد الأنشطة الاقتصادية التي تمثل ميزة نسبية للدولة مثل الزراعة والصناعات الداعمة للزراعة والمواد البترولية والتعدينية؛
- ✓ وضع استراتيجيات وطنية وإقليمية لدعم خطط طويلة الأمد للتنمية الاقتصادية المستدامة؛
- ✓ التوجه نحو الأنشطة الاقتصادية الكثيفة العمالة لمواجهة معدلات البطالة المتزايدة والتي تساهم في تنوع مصادر الإنتاج على المستوى الوطني والإقليمي؛
- ✓ الاستثمار في البحث العلمي والتكنولوجيات الحديثة لدعم الأنشطة الاقتصادية التي تمثل ميزة نسبية للدولة ودعم النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات؛
- ✓ العمل على دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد وخفض حجم المعاملات غير الرسمية، من خلال تطوير آليات دمج هذا القطاع وتوفير الحوافز والقضاء على المعوقات.

- **الارتقاء بمستوى الصناعة والابتكار:** إلى جانب الإجراءات والتدابير المشار إليها آنفا، وبغية تحقيق مستويات أعلى من الانتاجية الاقتصادية من خلال التنويع والارتقاء بمستوى التكنولوجيا والابتكار، وصولا للتقليص من التبعية للبلدان النامية، يجب على هذه الأخيرة تبني برامج تنموية قائمة على القدرات الذاتية، والعمل على اقامة بنى تحتية صلبة لدعم الأنشطة الاقتصادية يُراعى في انشاءها مبادئ الاستدامة، وكذلك من خلال تعزيز التصنيع الشامل والمستدام (الهدف (9) وذلك بالتركيز على:[1]

- ✓ تشجيع الأنشطة الاقتصادية الصناعية الداعمة للقطاعات المرتبطة بالموارد الطبيعية التي تتميز بها الدولة والتي تساعد على زيادة القيمة المضافة للموارد الطبيعية مثل الصناعات المرتبطة بالغاز والنفط، والموارد التعدينية والمنتجات الزراعية والثروة الحيوانية؛
- ✓ دعم الصناعات التي تساهم بشكل سريع في زيادة الدخل القومي وتنويع مصادر الإنتاج؛
- ✓ دعم وتطوير الصناعات التحويلية مثل صناعة المنسوجات والملابس والورق والخشب، والمواد النفطية والمعدنية والصناعات الالكترونية والكهربائية؛

[1]- عثمان غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها دار صفاء، عمان الأردن، 2006، ص 04.

- ✓ الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة والابتكارات التي تدعم الصناعات المستدامة، وتحديث قطاع الصناعة بما يسهم في زيادة كفاءته وقدرته التنافسية في الأسواق الخارجية.

- **السياحة المستدامة:** يمثل قطاع السياحة وفق المنظور الاقتصادي نشاط اقتصادي رئيسي يأتي كثالث قطاع انتاجي بعد الصناعة والفلاحة، وهو يؤدي دورا استراتيجيا مهما في زيادة الدخل الوطني وتحسين وضعية ميزان المدفوعات من خلال الإيرادات والمداخيل التي يحققها ، زيادة على جذب الاستثمارات وتنشيط الأنشطة الداعمة له مما ينتج عن ذلك خلق فرص عمل، كما يساهم في دعم التنمية خصوصا في المناطق الريفية والصحراوية والساحلية، الأمر الذي يقتضي اتخاذ التدابير اللازمة لتعظيم الاستفادة من الميزة النسبية لقطاع السياحة في بلادنا، كضمان تحقيق الاستقرار والسلام والأمن القومي، وتوسيع قاعدة السياحة لتشمل مختلف أنماطها السياحة الساحلية والصحراوية والبيئية والعلاجية والتراثية والدينية والثقافية والرياضية، وسياحة المؤتمرات)، تعزيز تطبيقات الاقتصاد الأخضر في قطاع السياحة والتأكيد على توفير بيئة نظيفة والمحافظة على النظم الايكولوجية والتنوع البيولوجي كأساليب جذب سياحية ... إلخ.[1]

- **التجارة:** تعتبر التجارة خاصة التجارة الدولية قاطرة للنمو الاقتصادي للدول بصفة عامة، لكن بالنسبة للدول النامية خصوصا في المنطقة العربية فلا زالت تعتبر من أقل الكيانات الإقليمية مساهمة في التجارة العالمية، وإن وجدت اقتصرت على تصدير النفط بنسب عالية أو مارد طبيعية وسلع أولية دون إدخال عمليات انتاجية تضيف من قيمة للمنتجات النهائية تزيد من حجم ونوعية الصادرات والدخل القومي وما ينتج عنه من خلق فرص عمل جديدة، وهذا على الرغم من وجود عدة اتفاقيات بين هذه الدول تشجع على حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وتبادل المنتجات وكذا إنشاء السوق العربية المشتركة وزيادة التجارة البينية في السلع والمنتجات كمصدر لتمويل التنمية المستدامة ، ولتفعيل دور قطاع التجارة وتحفيز الأنشطة الاقتصادية وخلق فرص عمل، وجب العمل على ما يلي:[2]

- ✓ التأكيد على ضرورة تحرير التجارة بما يدعم مسار التنمية المستدامة على المستوى الوطني والاقليمي والدولي؛
- ✓ المشاركة الفعالة في برنامج منظمة التجارة العالمية والتي تعمل على رفع الحواجز لدى الدول المتقدمة للمنتجات لتيسير وصول منتجات الدولة إلى الأسواق العالمية؛
- ✓ لقيام بدراسات مستفيضة للسوق الدولي لتحديد السلع التي يمكن للدولة المنافسة فيها عالميا؛
- ✓ زيادة تنافسية المنتجات من خلال الكفاءة والترشيد في استخدامات الموارد الطبيعية ومدخلات الإنتاج الأخرى؛

[1]- علي بن حكوم، السياحة الصحراوية في الجزائر بين المقومات والمعوقات – دراسة حالة، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الأول حول :الاستثمار في السياحة الصحراوية ورهان تثمني الموارد الاقتصادية للجماعات المحلية، أيام: 3، 4 و5 ديسمبر ،2018 جامعة أدرار، ص 5.

[2]- الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي، جامعة الدول العربية،2017، ص 25.

- ✓ استخدام تكنولوجيات حديثة وصديقة للبيئة تساهم في تخفيض تكاليف الانتاج والحد من الانبعاثات والمخلفات؛
- ✓ اتباع سياسات تجارية تركز على اعطاء قيمة مضافة للسلع المصدرة وتدعم المنتجات المحلية؛
- ✓ وضع حزمة من التشريعات والحوافز التي تشجع الاستثمار في انتاج وتصدير السلع ذات الميزة التنافسية في الأسواق العالمية؛
- ✓ وضع سياسات جمركية تدعم القطاع العام والخاص وكذا القطاع التضامني والاجتماعي لإنتاج وتصدير سلع ذات قيمة مضافة وتشجيع خلق أو استيراد التكنولوجيات الداعمة للصناعات المحلية؛
- ✓ دعم الجهود لتعزيز التجارة البينية بين الدول وتفعيل مناطق التجارة الحرة.

وعليه فالاستدامة عموما حسب البعد الاقتصادي هي حماية القدرات الانتاجية وتوفيرها وضمانها من جيل لآخر، ومن تم تمكين المجتمع من اكتساب التنمية بشكل مستمر لا متناهي سواءا من جانبه التقني أو التكنولوجي أو من جانب القدرة على ضمان مستويات دخل متنامية من جيل لآخر[1].

ثانيا: البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

يرتبط هذا البعد أساسا بالعنصر البشري باعتباره المحور الرئيسي للتنمية المستدامة فهو الوسيلة إليها والغاية منها في نفس الوقت، لذا جاء القضاء على الفقر من أهم أولويات التنمية المستدامة، فالفقر يشمل عدم كفاية الحصول على الموارد من الحاجات الأساسية من مياه الشرب والمسكن والرعاية الصحية والتعليم والحقوق المدنية والحرية السياسية في التعبير عن آرائه وانشغالاته، وبذلك نجد أن هناك عناصر أساسية يدور حولها هذا البعد وهي:[2]

- **المساواة أو بالأحرى العدالة في التوزيع:** أي استفادة وحصول كل إنسان وكل جهة على حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته، حيث نصت الفقرة (3) من الإعلان المتفق عليه من قبل رؤساء الدول والحكومات المجتمعين في مقر الأمم المتحدة خلال الفترة الممتدة من 25 إلى 27 سبتمبر 2015 بأنه عُقد العزم من الآن وحتى عام 2030 بالقضاء على الفقر والجوع في كل مكان الهدف (1 (2)، ومكافحة أشكال عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها الهدف (10) وبناء مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع لا يهمش فيها أحد الهدف (16) وتوفير فرص العمل الكريم للكافة مع مراعاة مختلف مستويات التنمية والقدرات الوطنية، وإدراكا لأهمية البعد الاجتماعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة خصوصا فيما يتعلق بالقضاء على الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد الجيل الحالي من جهة ثم بين أفراد الجيل الحالي والمستقبلي من جهة أخرى فقد قدمت عدة توصيات بضرورة بذل المزيد من الجهود لمكافحة الفقر والحصول على

[1] - Olivier Godard, L'entreprise économique du développement durable – enjeux et politiques de l'environnement –cahiers francais، n° 306 , France, p 54.

[2] - لخضر بن علية، مرجع سبق ذكره، ص02.

الحقوق والحريات الأساسية التي تمكن الفرد من المشاركة الفعالة في التنمية الاقتصادية والمجتمعية وتعزيز مبادئ العدالة الاجتماعية لا سيما تعزيز دور المرأة والشباب في المساهمة الفعالة في عملية التنمية المستدامة والاستفادة من الخبرات المتراكمة لكبار السن وإدماج ذوي الإعاقة في المجتمع ومن الاستفادة من التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي والتمتع بحياة لائقة . وللقضاء على الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية توجد هناك العديد من السياسات والإجراءات التي يسترشد بها لبلوغ ذلك أهمها:[1]

- ✓ أن يتم صياغة خطط التنمية المستدامة في إطار من المشاركة المجتمعية وتحت مظلة اجتماعية تضمن المساواة، والعدالة في توزيع الثروة وتكافؤ الفرص؛
- ✓ ضمان مشاركة كافة فئات الشعب في برامج التنمية بما فيها الشباب والمرأة والفئات المهمشة، مشاركة كاملة وفعالة واتاحة الفرص لهم بما يناسبهم للتعليم والعمل والقيادة على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة؛
- ✓ توفير وتفعيل دور نظم الحماية والضمان الاجتماعيين على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها؛
- ✓ إشراك المجتمع المدني بصورة فعالة في كافة المجالات التنموية وتذليل العقبات نحو انشاء وتأسيس جمعيات المجتمع المدني خاصة الجمعيات التي تعمل في مجال التنمية المستدامة المقاولات الاجتماعية).

- **الاستثمار في رأس المال البشري (التنمية البشرية) وتحقيق رفاهيته**: إن الهدف الأساسي من استراتيجيات التنمية المستدامة هو تحقيق رفاهية الإنسان، حيث يتوقف ذلك على توفير مجموعة من الخدمات الأساسية وذلك بالحد الذي يسمح باستمرار التنمية واستدامتها، إذ يشكل ضمان توفير الخدمات الصحية لمختلف طبقات المجتمع أحد العناصر الأساسية التي تتطلب ما يلي:[2]

  - ✓ رصد التمويل اللازم بميزانية الدولة لتوفير الرعاية الصحية ودعم نظمها لتشمل كافة فئات المجتمع؛
  - ✓ القيام بعمل الدراسات والأبحاث اللازمة لتحديد الأسباب الجذرية للأمراض المزمنة وإعداد الخطط والسياسات لمواجهة تلك الأسباب؛
  - ✓ ضمان توفير المياه النظيفة ومنع مصادر تلوث المياه السطحية والجوفية، وضمان توفير الهواء النقي والغذاء الأمن لكافة فئات المجتمع من خلال الحد من الملوثات واستخدامات الأسمدة والمبيدات الضارة بالصحة والبيئة؛

[1] - قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة /RES/A1/70 المؤرخ في: 25 سبتمبر 2015، مرجع سبق ذكره، ص '24.

[2] - نفس المرجع السابق.

- ✓ صياغة السياسات لتحسين خدمات الرعاية الصحية وتوفير الموارد البشرية الصحية المؤهلة لتطبيق الإجراءات المقترحة؛
- ✓ كما يعد التعليم محورا أساسيا لرفع مستوى القدرات المحلية وإحداث تنمية متكاملة ومستدامة الهدف (4)، وذلك بالاعتماد على:
  - ❖ إعادة تأهيل المعلم والكوادر التربوية في مختلف التخصصات، بما يُمكن من إعداد أجيال تستطيع مواكبة المتطلبات المعاصرة وتحديات التنمية المستدامة ومتشبعة بالقيم السامية النابعة من ثقافتها وحضارتها الاسلامية والعربية الأصيلة؛
  - ❖ مراجعة وصياغة مناهج التعليم وأساليب التدريس بحيث يتم دمج البعد البيئي والاجتماعي والتنموي فيها، مع التأكيد على ضرورة اتباع منهجية في التعليم تعتمد في الأساس على التفكير، والابتكار، وليس على التلقين والحفظ؛
  - ❖ توفير منظومة تعليمية بجودة عالية ومتاحة للجميع في إطار نظام مؤسسي كفؤ وعادل ، والارتقاء بنوعية مخرجاته وربطها مع سوق العمل؛
  - ❖ دعم قدرات القطاع الخاص والمجتمع المدني وتحفيزه على تنمية القدرات الوطنية لتوفير الكفاءات اللازمة لدعم مسار التنمية المستدامة والحد من هجرة العقول عن طريف توفير الحوافز والمناخ المناسب للعمل والبحث العلمي؛
  - ❖ رصد الموارد المالية الكافية لدعم المنح الدراسية للطلاب والمعلمين في التخصصات اللازمة لدعم مسار التنمية المستدامة.

وزيادة على خدمات الصحة والتعليم تأتي جملة من الخدمات الأساسية الأخرى من أمن، وإسكان، وكهرباء، وشبكات مياه وصرف صحي، ومواصلات وإدارة مخلفات والتي تساهم كلها في توفير البنية التحية وإقامة مدن شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، وهي كلها تحديات يزداد وقعها على المدن الصغيرة بالدول النامية التي تفتقد إلى الهياكل التنظيمية مجالس محلية منتخبة مصالح إدارية مختصة، مقاولات اجتماعية.. القادرة على إطلاق مبادرات لتنمية البنية التحتية، وهذا ما يتطلب مراعاة عدد من الاعتبارات أبرزها:

- ✓ وضع استراتيجيات تشاركية تنموية للمدن بحيث يضمن توفير الخدمات الأساسية من مسكن ووسائل نقل، وتعليم، وصحة، وثقافة تتفق ومتطلبات مختلف فئات المجتمع وخلق فرص عمل مناسبة؛
- ✓ تصميم المدن بما يضمن الترشيد في استخدامات المياه والطاقة والمدخلات الأخرى، وزيادة الاعتماد على استخدامات الطاقة المتجددة، وتدوير المياه وإعادة استخدامها لإنشاء وري الفضاءات الخضراء؛

- ✓ التخطيط الرشيد والمستدام لاستخدامات الأراضي وتحديد أماكن الأنشطة المختلفة، ووسائل المواصلات داخل المجتمعات ومنها وإليها؛
- ✓ تخطيط المجتمعات الجديدة بحيث يخفض من التنقل داخل المجتمعات عن طريق تعميم فكر الاستعمال المختلط الذي يتيح للسكان الحصول على الخدمات المختلفة بصفة شاملة؛
- ✓ مراعاة أبعاد التنمية المستدامة في التخطيط لشبكات الطرقات وتوفير مسارات للمشاة والدراجات الهوائية للحد من الاكتظاظ وحوادث السير؛
- ✓ تصميم المدن المواجهة الكوارث والمخاطر مع إيلاء اهتمام خاص بالمدن الساحلية بما يمكنها من التكيف مع التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية.

وأخيرا ترسيخ ونشر ثقافة التنمية المستدامة[1] والمسؤولية الاجتماعية بين الأفراد والجماعات كالتزام طوعي وليس كقيد أو شرط جبري، وتجدر الإشارة هنا إلى ما دعى إليه بعض الباحثين إلى ضرورة إدماج البعد الثقافي كبعد مستق آخر ضمن أبعاد التنمية المستدامة، وقد جاءت حتمية إدماج هذا البعد منذ سنة 2005 بعد المصادقة على الاتفاقية الدولية حول التنوع الثقافي.[2]

فالاستدامة وفق هذا البعد تشير إلى ذلك الوضع الذي يكون فيه الأفراد قادرين على النمو والتطور عن طريق تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة وبلوغ مستوى لائق من العمالة المنتجة، من أجل الاقلال لأقصى ما يمكن من نسب البطالة وبالتالي الحد من الفقر باعتباره أكبر المهددات للأمن الاجتماعي والاقتصادي.

ثالثا: البعد البيئي للتنمية المستدامة

يتعلق هذا البعد بالحفاظ على الموارد الطبيعية والبيولوجية وعلى النظم الإيكولوجية والنهوض بها، ويعكس علاقة جد مهمة بين التنمية والبيئة، ذلك لأنه لا يمكن ايقاف التنمية من أجل تحقيق السلامة البيئية وفي نفس الوقت لا يمكن الاستمرار بالتنمية دون مراعاة الآثار البيئية للمشاريع الاقتصادية، وبالتالي بات من الضروري التوفيق بينهما، ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر نذكر منها:

- **الإدارة المتوازنة للموارد الطبيعية**: يقصد بالتوازن هنا المحافظة على الموارد الطبيعة بأعداد وكميات مناسبة على الرغم من نقائصها وتجددها المستمرين، وتوجد ستة (6) مظاهر تعمل على استمرار التوازن واستعادته إذا تعرضت الموارد الطبيعة أو التوازن البيئي عموما إلى خلل، وهي:[3]

[1]- عدمان محمد، البعد الثقافي كمدخل لاعتماد مبادئ التنمية المستدامة والمسؤولية البيئية والاجتماعية، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة الجزائر، المجلد 11 العدد 21، 2016، ص 205.

[2] - Haut conseil de la coopération internationale، développement durable et solidarité internationale enjeux, bonnes pratiques, propositions pour un développement durable du sud et du nord, paris France , juin 2006, p 15

[3] - محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة، دار الأمين للنشر، القاهرة مصر، 2003، ص 38.

- ✓ **البقاء**: أن يكون استعمال الموارد الطبيعية في حدود قدرة البيئة على إفراز بديل للموارد غير المتجددة بما يضمن استمرار تواجدها بالنسق الذي وجدت عليه؛
- ✓ **الاستقرار**: ويعني عدم تغير معالم البيئة لأن خلاف ذلك يعتبر خلل جسيم يفوق قدراتها على استعادة توازنها؛
- ✓ **النقاء**: ألا تتجاوز المخلفات القدرة الاستيعابية للبيئة، فإذا تجاوزت يحدث هنا التلوث بكل أضراره؛
- ✓ **النمو**: بأن يكون متوازن ومتناسق مع سائر محددات توازن البيئة التي سبق ذكرها؛
- ✓ **التعايش**: ويعتبر من أهم مظاهر هذا التوازن حيث تتفاعل الكائنات فيما بينها بشكل يضمن بقائها؛
- ✓ **التجدد**: وهو استعمال الموارد المتجددة في دود قدرتها على التجدد تى لا تتعرض للاستنزاف والذي يناقض البقاء والتجدد كمظهرين للتوازن.

- **التركيز على الطاقة النظيفة والمستدامة**: وترمي التنمية المستدامة في هذا المجال إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية، وذلك عبر الحد من الاستخدام المفرط للطاقات الأحفورية المحروقات وما ينجر عنها من انبعاثات لثاني أكسيد الكاربون المسبب بنسبة كبيرة لظاهرة الاحتباس الحراري وتدهور طبقة الأزون والتوجه نحو الطاقات البديلة الإمداد المجتمعات الصناعية بالاحتياجات الطاقوية والمحافظة على البيئة.
- **المحافظة على التنوع البيولوجي**: حيث يحتل التنوع البيولوجي والنظم الايكولوجية مكانة بارزة في العديد من أهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بها، وهما يسهمان بشكل مباشر في أولويات الرفاه والتنمية البشرية ، ويرتبط التنوع البيولوجي بالعديد من الأنشطة الاقتصادية ، لا سيما تلك المتعلقة بزراعة المحاصيل والثروة الحيوانية، والحراجة[1] ومصايد الأسماك والسياحة، وعلى الصعيد العالمي يعتمد ما يقرب من نصف عدد السكان اعتمادا مباشرا على الموارد الطبيعية لكسب عيشها، ويعتمد العديد من الأشخاص الأكثر ضعفا بشكل مباشر على التنوع البيولوجي للوفاء باحتياجاتهم المعيشية اليومية.[2]
- **حماية المياه والغلاف الجوي**: من المسلمات أن المياه تعتبر من أهم المصادر الطبيعية التي يعتمد عليها الإنسان في كافة جوانب حياته، وتلوثها يأتي من وجود مواد دخيله عليها كشوائب مما يحد من صلاحيتها بحيث تصبح ضارة أو مؤذية عند استخدامها، أو تفقد الكثير من قيمتها الاقتصادية وبصفة خاصة مواردها السمكية وغيرها من الأحياء المائية، وهذا التلوث من شأنه أن يصيب مصادر المياه المختلفة كالمحيطات، البحار، البحيرات والأنهار، المياه الجوفية نتيجة النشاط الإنساني أو نتيجة بعض النواحي البيو فيزيائية، مما يحدث ضررا مباشرا أو غير مباشر على الإنسان والكائنات الحية

[1] - الحراجة أو التحريج: إنشاء الغابات بالغرس/أو البذر المتعمد على أرض لم تكن حتى ذلك الحين مصنفة كغابة.

[2] - التنوع البيولوجي وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، مذكرة تقنية منشورة على الرابط: https://www.cbd.int/development/doc/biodiversity-2030-agenda-technical-note-ar.pdf تاريخ الاطلاع 2024/01/11، الساعة 14:26.

النباتية والحيوانية. أما الغلاف الجوي الذي يعني غلاف الغازات المحيط بالأرض فقد أضحت حمايته من التلوث والتدهور هي الأخرى من الشواغل الملحة للمجتمع الدولي ككل باعتبارها قضية أساسية لاستمرار الحياة على كوكب الأرض ولصحة البشر ورفاههم، وللنظم الإيكولوجية المائية والبرية، حيث يقع على الدول من خلال أهداف التنمية المستدامة 2030 المتفق والمصادق عليها من قبلهم، الالتزام بحماية الغلاف الجوي عن طريق توخي العناية الواجبة في اتخاذ التدابير الملائمة وفقا للقواعد المنبثقة من القانون الدولي بغرض درء التلوث والتدهور الجويين أو خفضهما أو السيطرة عليهما بما يحقق الاستخدام المستدام للغلاف الجوي والذي يتحقق من خلال التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية الغلاف الجوي.[1]

- **إدارة المخلفات الخطرة والنفايات الصلبة:** والمقصود بذلك ليس مجرد تجميع النفايات و المخلفات والتخلص منها بطرق تقليدية إما بالحرق أو الطمر في أماكن مخصصة لذلك، بل الإدارة المستدامة لها بوضع الاستراتيجيات وخطط التخلص منها بطرق صحيحة وصحية آمنة وإجراء الدراسات اللازمة لاستكشاف امكانية الاستفادة من هذه النفايات والمخلفات من خلال تقنيات إعادة الاستخدام أو التدوير أو التخلص النهائي أو إنتاج الطاقة، وهذا ما يستلزم وجود سلسلة من السياسات والتشريعات وتشجيع المبادرات مشاريع المقاولة الاجتماعية وتطويرها وتنفيذها لتعزيز نهج مهني متميز وعميق لهذه القضية الهامة، ومن الأساليب المفضلة لإدارة النفايات والمخلفات من أجل تحقيق الاستدامة المطلوبة نجد ثلاثة أنواع:[2]

  - ✓ **ترشيد الاستهلاك**: أي استخدام الموارد المادية بكفاءة من أجل خفض كمية النفايات والمخلفات المنتجة والتعامل معها بالطريقة الفعالة التي تساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة؛
  - ✓ **إعادة الاستخدام**: أي إعادة استخدام ما تقادم زمنيا من آلات ومعدات مستهلكة، أو أجزاء منها، بدلا من شراء الجديد أو الحديث المماثل لها، كإجراء يعمل على الحد من امتلاء مدافن النفايات والمخلفات ويساهم في خفض نسبة التلوث في المكان؛
  - ✓ **صناعة التدوير:** وهي من أهم الصناعات المطلوبة والملحة في عصرنا الحالي والتي يمكن أن تشكل أحد الحلول المثلى لأزمة تراكم المخلفات وتأثيراتها السلبية على كل من البيئة والمجتمع والدولة ككل، فهي لا تسعى فقط لحل مشكل الطاقة المهدرة والبطالة لعدد ليس بالقليل من الشباب من كلا الجنسين، بل أيضا لخلق وإبداع عالم تكنولوجي ينعكس على هيئة صناعة منتجات أخرى آمنة تشكل المخلفات والنفايات المواد الأولية لها.

[1] - حسني عبد الحميد أحمد رشوان، البيئة والمجتمع: دراسة في علم اجتماع البيئة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية مصر،2006، ص43.

[2]- ابراهيم حسني حسين، الإدارة المستدامة للنفايات والمخلفات، مشاريع الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: بنك التدوير الهيكلة والتطبيق، المركز العربي لتسوية المنازعات، الجمعية العربية للعلوم القانونية، مصر، 2019، ص 1-2.

- **تعزيز استخدام تكنولوجيات نظيفة وسليمة بيئيا، والعمل على نقلها ونشرها وتعميمها:** ويكون ذلك من خلال دعم التحول العالمي نحو هذه التكنولوجيات ودمجها لتشمل أكثر التحديات الحاحا مثل المياه، والأمن الغذائي، والصحة، وأمن الطاقة، وتغير المناخ عن طريق إعطاء الأولوية للتنسيق الخارجي والداخلي وتوسيع المشاركة في التعليم والتدريب في المجال البيئي، وبناء القدرات على نطاق واسع وتعزيز الجهود الرامية إلى تشغيل واعتماد التكنولوجيا المتوافقة مع المنظور البيئي النظامي الطويل الأجل.

هذا ويرتكز نهج برنامج الأمم المتحدة للبيئة قصد المضي قدما بتحقيق البعد البيئي لخطة عام 2030 على أربعة مبادئ أساسية:[1]

- **العالمية:** إن خطة عام 2030 عالمية، وتنطبق على جميع الناس في جميع البلدان، وهي خطة مشتركة تتطلب استجابة جماعية من المجتمع الدولي والحكومات والشركات ومجموعات المواطنين؛
- **التكامل:** خطة عام 2030 كخطة كاملة متناسقة، تدمج الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للتنمية المستدامة وتوازن بينها؛
- **حقوق الإنسان والانصاف:** تقدم خطة عام 2030 مسارا إلى عالم أكثر عدلا واستدامة للجميع، فهي تشجع على توزيع أكثر تكافؤ للثروة والموارد، والمساواة في الحصول على الفرص والمعلومات وسيادة القانون، ووضع نهج جديدة تعمل على بناء القدرات على جميع مستويات المجتمع؛
- **الابتكار:** يعتبر تسارع الابتكارات التكنولوجية ونقلها أساسيا للمضي قدما بخطة عام 2030، وسيحتاج العالم إلى مسارات جديدة للابتكار تستند إلى العلوم الرسمية والمعارف التقليدية والحس السليم للمواطنين.

وعليه فتحقيق الاستدامة وفق هذا البعد تستدعي معرفة الحدود البيئية التي ينبغي مراعاتها وعدم تجاوزها عند كل استغلال أو استخدام للموارد الطبيعية المرتبطة بحياة الأفراد كالماء والهواء والأرض والتنوع البيولوجي، أو بعبارة أخرى تحقيق ما يسمى بـ"الكفاءة البيئية" التي تؤدي إلى جودة الحياة وإلى مجمل العناصر المذكورة آنفا.

رابعا: البعد السياسي للتنمية المستدامة

إن السياسات السليمة التي من خلالها يتم إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية أو ما يصطلح عليها بـ"الحكامة الرشيدة، شرط أساسي من شروط التنمية المستدامة، وقد أدرج هذا في برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة باعتبارها تعزز

[1] - تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة الثانية، نيروبي 27-23 ماي ،2016 البند 7 من جدول الأعمال المؤقت، ص 5.

الاستقرار السياسي والشفافية والفعالية وسيادة القانون في المؤسسات العامة على جميع المستويات، بالإضافة إلى ذلك تسمح بالإدارة الفعالة للموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية من أجل التنمية الشاملة والمستدامة، بل إن الحكامة الرشيدة والتنمية مفهومان مترادفان لا يمكن تحقيق أحدهما من دون الآخر، وعليه يعتبر هذا البعد هو الضابط والإطار العام الذي يشمل الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة.[1]

يندرج تحت هذا البعد السياسي للتنمية المستدامة محورين أساسيين هما:[2]

- **الحوكمة:** يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة وجود نظام مؤسسي قائم على مبدأ الشفافية، والمحاسبة والتقييم، والمشاركة المجتمعية الفعالة، وتوفير البيئة الاقتصادية الكلية والمناخ المستقر والأمن لجذب الاستثمارات وأصحاب الأعمال المحليين والأجانب للاستثمار في كافة القطاعات.
  - ✓ سعي الدولة نحو وضع نظام حوكمة جيد يتسم بالشفافية، والمساءلة، والمشاركة المجتمعية؛
  - ✓ تعزيز إرساء نظام مالي وتشريعي مستقر وواضح وتشريعات خاصة بالتمويل والاستثمارات في مختلف القطاعات وتحويل الأموال؛
  - ✓ تفعيل التوجه نحو الاقتصاد الرقمي؛
  - ✓ تشجيع وضع منظومة متكاملة لآليات السوق والأطر التشريعية لتحفيز وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية لدعم مسار التنمية المستدامة؛
  - ✓ النظر في تطبيق نظام اللامركزية في إعداد وتنفيذ المشاريع والخطط والبرامج التنموية، وإدارة المجتمعات السكنية الحضرية والريفية بما يتفق مع الأولويات والامكانات المحلية وبما يدعم توجه الدولة صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- **المؤسسات:** أي وجود المؤسسات التي تعمل في إطار من الشفافية والمحاسبة، وتفعيل مبدأ المشاركة المجتمعية، وكما جاء في إعلان الأمم المتحدة بأنه يجب على الدول تكثيف الجهود لوضع الأطر المؤسسية للقيادة وحشد الموارد لتنفيذ خطة 2030[3]، حيث أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة وكما أسلفنا يستوجب دمج البعد الاجتماعي والبيئي مع البعد

[1] - سايح بوزيد، دور الحكامة الرشيدة في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية – حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012/2013، ص 161.

[2]- نفس المرجع السابق.

[3]- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة /RES/A1/70 المؤرخ في: 25 سبتمبر 2015، مرجع سبق ذكره.

الاقتصـادي والتأكيد على الترابط والتكامل بين مختلف القطاعات، وبالتالي لابد من وجود آلية وطنية تضـمن تحقيق ذلك، الأمر الذي قد يتطلب تكليف أو تشـكيل كيان مؤسـسـي في صـورة مجلس وطني للتنمية المسـتدامة ، يقوم بالتخطيط والتنسـيق والتنفيذ والمتابعة للاسـتراتيجيات والسـياسـات المعنية بالتنمية المسـتدامة ولتعزيز كفاءة الأطر المؤسسية يستحسن الاسترشاد بالإجراءات التالية:[1]

- ✓ وضع هيكل إداري معاصر يواكب التحديات والمتغيرات المعاصرة بما يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- ✓ النظر في اتباع نظام اداري يعتمد على منهجية الادارة بالنتائج.Results-based Management ؛
- ✓ دعم نظام اداري حكومي يتسم بالكفاءة في الأداء، والتوظيف في أجهزة الدولة بناءا على الكفاءة والمؤهل المناسب للوظيفة، والقدرة على الأداء المتميز والابتكار بناءا على توصيف وظيفي واضح ومتطور؛
- ✓ محاربة الفساد بكل أشكاله وكذا البيروقراطية في إدارة شؤون الدولة وتسيير الأعمال؛
- ✓ تشجيع ثقافة المصارحة من قبل أجهزة الدولة للسياسات والخطط والبرامج التي تعتزم الدولة القيام بها ونتائج تنفيذها بما فيها النجاحات والاخفاقات؛
- ✓ تشجيع تعميم استخدامات النظم الالكترونية والرقمنة في إدارة المؤسسات وجمع وتخزين البيانات وتحليلها؛
- ✓ تعزيز نظم وقواعد البيانات وتوافر الاحصـائيات، والعمل على اسـتمرار تحديثها وتوفيرها لدعم عملية صـياغة السياسات والخطط والبرامج وإجراء البحوث والدراسات؛
- ✓ تطبيق مبدأ الثواب والعقاب في تقييم الأداء بأجهزة الدولة؛
- ✓ التأكيد على اتباع عملية تشاركية في صياغة السياسات الخطط والبرامج وتوجيه مؤسسات الدولة نحو الترشيد في استخدامات الموارد.

الفرع الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة

كثيرا ما يتم الخلط بين المؤشـرات والمتغيرات والاحصـاءات، فالمؤشـر يعرف على أنه عبارة عن إحدى البيانات أو المعطيات التي تم اختيارها من بين مجموعة من البيانات أو المعلومات الاحصائية المهمة نظرا لخصوصيتها وأهمية ما تمثله قيمتها، كما يعرف أيضا على أنه أداة تصف بصورة كمية وصفا أو حالة معينة، وهو مقياس يلخص معلومة تعبر عن ظاهرة أو مشكلة معينة، كما أن يجيب على أسئلة يستفسر عنها متخذ القرار[2]، وتستخدم مؤشرات التنمية المستدامة لمعرفة مدى التقدم في تحقيق الأهداف، وللتأكد من أن الحكومات تسير على الطريق الصحيح نحو الغايات عن طريق تحويل هذه الأخيرة إلى نتائج قابلة للقياس وهو تحدي صـعب ومعقد نوعا ما، ويتم ذلك من خلال مراقبة الأنشـطة والنتائج الجارية بما يسـمح

[1] - نفس المرجع السابق.

[2]- رزاي سـعاد، واقع وآفاق التنمية المسـتدامة في دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسـيير، تخصـص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2016/2017 ص 29.

من اكتشـــاف المشـــاكل والتحديات التي تعيق المضـــي قدما في تحقيق أهداف التنمية المســـتدامة المحددة، ولتتميز هذه المؤشرات بخصائص يمكن حصرها فيما يلي:[1]

- أن يكون المؤشر وثيق الصلة بالقضية أو الموضوع المراد دراسته؛
- حساس للتغير عبر الزمن، بمعنى أن المؤشر يشير الى اتجاهات نموذجية إذا استخدم كل عام؛
- حساس للتغير عبر المكان؛
- حيوي وقادر على قياس التقدم الحاصل في مجال معين؛
- متكرر وقابل للمقارنة ومؤسس على بيانات تجمع بشكل منتظم؛
- حقيقي يعكس الواقع، ويقدم معلومات وقتية.

ويمكن تصـــنيف مؤشـــرات التنمية المســـتدامة تبعا للخطة الجديدة 2030، إلى ثلاث مجموعات هي: مؤشـــرات اقتصادية، مؤشرات اجتماعية، مؤشرات بيئية.

أولا: المؤشرات الاقتصادية

وهي عبارة عن معطيات وإحصائيات نستطيع من خلالها وصف الحالة الاقتصادية لدولة ما في فترة زمنية معينة، تتركز أساسا في مؤشرين أساسيين هما: البنية الاقتصادية وأنماط الاستهلاك والانتاج.[2]

- **البنية (الهيكلة) الاقتصـادية:** وهي التي من خلالها يتم قياس معدل النمو الاقتصـادي وكيفية توزيع الثروات بين أفراد المجتمع، وتأثير السـياسـات الاقتصـادية على اسـتثمار الموارد الطبيعية، ولأجل ذلك يتم الاسـتعانة بمؤشـرات فرعية أهمها:[3]

✓ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، ويحسب من خلال قسمة الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق الجارية في ســـنة معينة على عدد الســـكان، حيث تكمن الأهمية الاقتصـــادية لهذا المؤشـــر في عكســـه المعدلات النمو الاقتصادي وقياس مستوى الانتاج وحجمه؛

✓ نسبة الاستثمار الثابت الاجمالي إلى الناتج المحلي الاجمالي يعرف تكوين رأس المال الثابت الاجمالي بأنه ذلك الجزء من القابلية الانتاجية الآنية الموجهة إلى انتاج الســـلع الرأســـمالية كالبنى والانشـــاءات والآلات ووســـائل النقل، وينقســـم تكوين رأس المال الصـــافي الذي يســـتخدم في زيادة الطاقة الانتاجية وتكوين رأس المال التعويضـــي الذي يستخدم للحفاظ على الطاقة الانتاجية القائمة أو تعويض الاندثار في رأس المال الثابت القائم؛

[1] - عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سبق ذكره، ص 262.

[2] - أحمد زيطوط، مرجع سبق ذكره، ص 47.

[3] - سايح بوزيد ، مرجع سبق ذكره ، ص104.

- ✓ الميزان التجاري للدولة، نسبة إلى الصادرات والواردات من سلع وخدمات؛
- ✓ نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج الوطني الإجمالي؛
- ✓ مجموع المساعدات الإنمائية الخارجية الممنوحة أو المستلمة كنسبة مئوية من الناتج الوطني الإجمالي.

- **أنماط الاستهلاك والانتاج:** إن أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة تستنزف الموارد الطبيعية، لذا لا بد من حدوث تغيير لهذه الأنماط بهدف المحافظة على تلك الموارد وجعلها متاحة أمام سكان العالم الحاليين بشكل متساو وضمان بقاءها للأجيال القادمة، وهذه مسؤولية والتزام يفترض أن يقع الجزء الأكبر منهما على عاتق الدول المتقدمة الأكثر تصنيعا من خلال الإنتاج المكثف والعادات الاستهلاكية[1] إذ ينبغي عليها أن تتولى ريادة الجهد المبذول في هذا المجال إلى جانب المنظمات الدولية وقطاع الأعمال وغير ذلك من الجهات الفاعلة غير الحكومية والأفراد في تغيير أنماط الاستهلاك والانتاج غير المستدامة، فضلا عن تسخير جميع المصادر في حشد المساعدات المالية والتقنية اللازمة لتعزيز قدرات البلدان العلمية والتكنولوجية والابتكارية للانتقال صوب أنماط استهلاكية وانتاجية أكثر استدامة، ومن أهم مؤشرات الأنماط الانتاجية والاستهلاكية في التنمية المستدامة نجد:[2]

- ✓ استهلاك المادة وتقاس بمدى كثافة استخدام المادة (الموارد الطبيعية) في الانتاج؛
- ✓ استخدام الطاقة يتم قياسها بالاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، نسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي وكثافة استخدام الطاقة؛
- ✓ انتاج وادارة النفايات تقاس بكمية انتاج النفايات الصناعية والمنزلية إنتاج النفايات الخطرة، انتاج النفايات المشعة وإعادة تدوير النفايات؛
- ✓ النقل والمواصلات وتقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات المستعملة (سيارة خاصة، طائرة، وسائل النقل العامة الأخرى).

وقد عمدت اللجنة الاحصائية للأمم المتحدة إلى وضع المؤشرات الاقتصادية مقرونة بكل هدف من الأهداف الاقتصادية للتنمية المستدامة 2030 وما يتفرع عنها من غايات ، فالنسبة للهدف رقم07 الرامي لضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة، تمحورت مؤشراته حول نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء وحصة الطاقة المتجددة من مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة، فضلا عن حجم التدفقات المالية الدولية الموجهة للبلدان النامية لدعم أنشطة البحث والتطوير في مجالات الطاقة النظيفة وإنتاج الطاقة المتجددة؛ أما الهدف رقم 08 المتعلق بتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وتوفير العمل اللائق للجميع جاءت مؤشرات قياسه متمثلة في

[1] - رزاي سعاد، مرجع سبق ذكره، ص32.

[2]- عميرات ليندة، ترشيد استغلال الموارد الطاقوية ودوره في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد البيئة، جامعة باجي مختار عنابة، 2016/2017، ص 177.

حساب معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد الواحد ولكل شخص عامل، إضافة لمعدلات البطالة في أوساط الشباب بحسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة، ومدى امتثال الدول لحقوق العمل استنادا إلى نصوص منظمة العمل الدولية والتشريعات الوطنية وكذا سعيها في تنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة بتشغيل الشباب؛ في حين جاءت مؤشرات الهدف رقم 09 الدال على اقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل وتشجيع الابتكار، مرتبطة إلى حد كبير بالجانب الصناعي سوآءا من حيث نسبة توافر وشمولية الهياكل الأساسية القادرة على الصمود والتي من شأنها تعزيز التصنيع المستدام بما يدعم التنمية الاقتصادية الشاملة ويحقق الزيادة المعتبرة في حصة الصناعة من العمالة، أو من حيث حجم الدعم والانفاق على أنشطة البحث والتطوير لتعزيز القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية بما في ذلك تشجيع الابتكار؛ أما مؤشرات الهدف رقم 12 الكفيل بوجود أنماط استهلاك وانتاج مستدامة فارتبطت بمدى تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل المتعلقة بذلك، وكذا تحقيق الادارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية من جهة، ودرجة الحد من انتاج النفايات الخطرة وسبل معالجتها من جهة أخرى، مع التركيز على جانب الوعي لدى الناس بالتنمية المستدامة من خلال مدى تعميم التعليم من أجل التنمية المستدامة وكذا كمية الدعم المقدم للبلدان النامية في مجالي البحث والتطوير من أجل إرساء أنماط الاستهلاك والانتاج المستدامة والتكنولوجيا السليمة بيئيا.

ثانيا: المؤشرات الاجتماعية

تهتم المؤشرات الاجتماعية اهتماما عميقا بالأفراد، من حيث درجة توفر الحاجات الأساسية للعيش والنمو والرفاه، ويندرج ضمن ذلك الآتي:

- **العدالة الاجتماعية:** يوجد عدد معتبر من المراجع استعملت مصطلح "المساواة الاجتماعية"، إذ أننا نرى أن مصطلح "العدالة الاجتماعية" أبلغ وأصح كون أن المساواة لا تعني بالضرورة إعطاء لكل ذي حالة معينة ما تستحقه، وأحيانا قد تكون إجحاف نظرا لأن حالات واحتياجات الأفراد وحتى متطلبات المناطق الجغرافية ليست متماثلة أي لا تقتضي نفس التعامل ولا تستلزم نفس المتطلبات، وتعتبر العدالة الاجتماعية من أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة، إذ تعكس إلى حد كبير نوعية الحياة والمشاركة العامة فيها، وهي انعكاس المستويات تطبيق الانصاف والشمول في توزيع الموارد وإتاحة الفرص لكل فرد للحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وتلك المتعلقة بالعمل والتقاضي ... والمساواة يمكن أن تكون مجالا للمقارنة والتقييم داخل الدولة نفسها أو ما بين الدول المختلفة، ومن القضايا الهامة المرتبطة بتحقيق العدالة الاجتماعية تبرز قضايا مكافحة الفقر، العمل وتوزيع الدخل، النوع الاجتماعي، تمكين الأقليات العرقية والدينية الوصول إلى الموارد المالية والطبيعية وعدالة الفرص ما بين الأجيال، وقد نالت قضية العدالة الاجتماعية نصيبا واعدا ضمن خطة التنمية المستدامة 2030، يظهر ذلك جليا من خلال الأهداف الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع وتعميم الاستفادة من التعليم والرعاية الصحية والعمل اللائق للجميع والدعوة الصريحة للحد من

انعدام المساواة سوآءا داخليا وبكل أشكالها أو ما بين الدول، إذ يكاد كل هدف إلا ونستشف منه تصريحا أو تلميحا ضرورة تجسيد وتحقيق العدالة الاجتماعية، مما يمكننا بوصفها على أنها عصب التنمية المستدامة . وقد اعتمدت لجنة الأمم المتحدة في خطتها للتنمية المستدامة 2030 مجموعة كبيرة ومتنوعة من المؤشرات الخاصة بقياس العدالة الاجتماعية.

نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:[1]

- ✓ نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي بحسب الجنس والعمر، الوضع الوظيفي، الموقع الجغرافي (حضري / ريفي)؛
- ✓ نسبة السكان الذين تشملهم حدود دنيا نظم للحماية الاجتماعية بحسب الجنس وبحسب الفئات السكانية كالأطفال والعاطلين عن العمل والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والحامل والأطفال حديثي الولادة وضحايا اصابات العمل والفقراء؛
- ✓ نسبة مجموع الانفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (التعليم و الصحة و الحماية الاجتماعية) ؛
- ✓ معدل البطالة، متوسط الدخل في الساعة بحسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الاعاقة؛
- ✓ نسبة الوظائف بحسب العمر والجنس والأشخاص ذوي الاعاقة والفئات السكانية) في المؤسسات العامة مقارنة بمستويات التوزيع على الصعيد الوطني؛
- ✓ نسبة الوفيات الاصابة بالأمراض الخطيرة وانتشارها العنف بحسب الجنس والعمر والفئات الرئيسية من السكان.

- **الصحة العامة:** لا يمكن للتنمية أن تتحقق أو أن تستدام في غياب الرعاية الصحية الكافية للسكان ، فالإمداد بكل من المياه المأمونة والصرف الصحي، والغذاء السليم، وبيئة المعيشة الخالية من التلوث ومكافحة الأمراض وتوفير المرافق والخدمات الصحية من شأنه أن يسهم في تجسيد نمط عيش سليم وصحي، وعلى النقيض من ذلك ، فإن الفقر وسوء التغذية وانتشار التلوث و الأمراض مع نقص المرافق الصحية، يشكل لا محالة خطرا ليس على حياة الفرد فحسب وانما على الحياة المجتمعية ككل، وقد أولت خطة التنمية المستدامة 2030 للصحة اهتماما بالغا، إذ تضمنت هدفا مستقلا (الهدف (3) ينص صراحة على ضرورة ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار، والصحة جزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة ، كونها تؤثر في الأهداف والغايات الأخرى وتتأثر بها، فهي تعد مساهم رئيسي في أهداف التنمية المستدامة الأخرى وفي نفس الوقت تستفيد من التقدم المحرز صوب تحقيق تلك الأهداف، فنظافة

[1]- نفس المرجع السابق.

البيئة وسلامتها مثلا شرط مهم لصحة المواطنين ورفاهيتهم كما يمكن للنمو الاقتصادي اذا اقترن بسلامة الانتاج والاستهلاك أن يسهم في تحسين الصحة والمرافق الصحية[1].

ومن المؤشرات الصحية الواردة في خطة التنمية المستدامة 2030 ما يلي:[2]

- ✓ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة؛
- ✓ معدل الوفيات المنسوبة إلى المياه غير المأمونة وخدمات الصرف الصحي غير المأمونة والافتقار إلى المرافق الصحية؛
- ✓ نسبة السكان المستهدفين من جميع اللقاحات المشمولة بالبرنامج الوطني لبلدهم؛
- ✓ نسبة المرافق الصحية المتاحة فيها مجموعة أساسية من الأدوية الضرورية التي تفي بالغرض بكلفة ميسورة على الدوام؛
- ✓ القدرة على تنفيذ اللوائح الصحية الدولية، والجاهزية لمواجهة حالات الطوارئ الصحية.

- **التعليم:** ينظر للتعليم على أنه عملية مستمرة مدى الحياة ومسؤولية مشتركة، إن كان على صعيد تنمية مهارات العمل ذات الصلة أو بناء المواطن الواعي والايجابي ، وحتى إذا سلمنا بأن الجهات التي توفر التعليم بصورة مباشرة تعتبر عادة الطرف الذي يتحمل القسط الأوفر من المسؤولية ، فلابد أن نسلم أيضا بأن المدارس والمدرسين لا يعملون بمعزل عن القرارات الحكومية أو الأنشطة المجتمعية فالبيئة المواتية تساعد الأطراف الفاعلة على الوفاء بمسؤولياتها[3]، ويعد التعليم من أهم حقوق الانسان وشرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة، نظرا لارتباطه المباشر بمستوى التقدم الاجتماعي والاقتصادي المتحقق في أي مجتمع، ولكونه كذلك أساس التغيير والتوجيه نحو اقامة مجتمع أكثر استدامة من الوعي الأخلاقي والقيم والمواقف والمهارات والسلوك، وقد تضمنت خطة التنمية المستدامة 2030 احدى عشر مؤشرا يخص الهدف الرابع الذي يرمي إلى ضمان أن تتاح للجميع سبل متكافئة للحصول على التعليم الجيد وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، حيث يضطلع معهد اليونسكو للإحصاء بدور الوكالة المؤتمنة الوحيدة فيما يخص ثمان مؤشرات (مؤشرات التعليم)، وبدور الوكالة العاملة بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يخص الغاية المعنية بتكنولوجية المعلومات والاتصالات المقاسة بمؤشر نسبة الشباب والبالغين الذين تتوافر لديهم مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحسب نوع المهارة، وتمثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان

[1] - نفس المرجع السابق.

[2]- نفس المرجع السابق.

[3]- التقرير العاملي لرصد التعليم، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو، منشورات اليونسكو، 2018، ص13.

الاقتصـادي الوكالتين المؤتمنتين على التوالي بالغاية المعنية بتنمية الطفولة المبكرة والغاية المعنية بالمسـاعدة في مجال المنح الدراسية.[1]

- **الإسـكان**: ويتمثل في ضـرورة توفير السـكن اللائق للمواطنين في ظل الحاجة و الطلب المتزايدان عليه ، بسـبب النمو السـكاني السـريع وكذا النزوح الريفي نحو المدن ، الوضـع الذي قد ينتج عنه مشـاكل اجتماعية وبيئية متعددة تؤثر لا محالة سلبا عن متطلبات التنمية المستدامة ، وهو ما يستلزم بالضرورة وضع التخطيط الجيد والتسيير الفعال لجعل المدن والمسـتوطنات البشـرية شـاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصـمود ومسـتدامة (الهدف(11)، ويقاس ذلك بعدة مؤشرات منها:[2]
  - ✓ نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير لائقة؛
  - ✓ نسبة السكان الذين تتوافر لهم وسائل النقل العام المناسبة، بحسب العمر والجنس والأشخاص ذوي الإعاقة؛
  - ✓ عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تأثروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل 100000 شخص من السكان.
- **الأمن:** ثمة هناك علاقة متبادلة بين التنمية والأمن ولن يتحقق أحدهما من دون الآخر، فالأمن هو المحرك الحقيقي للتنمية والداعم لها والمؤكد على استقرارها وازدهارها وديمومتها، في حين أن ضعف التنمية وانخفاض أو انعدام الدخل الفردي يؤدي إلى ضـعف الأمن بانتشـار مختلف الجرائم والاعتداءات على الأموال والأنفس وبالتالي فالاهتمام بالتنمية الاقتصـادية والاجتماعية والعمل على وصـول مختلف متطلبات العيش الكريم للمواطن من خدمات ومرافق وأنشـطة اقتصادية واجتماعية في موقع اقامته سواءً في المدن أو القرى، بالإضافة إلى وجود نظام متطور وعادل من الإدارة الأمنية والقضـائية، والذي بدوره يحترم ويحمي حقوق الانسـان ويكرس مبدأ المسـاءلة لأي كان في حال وقوع التقصـير دونما اسـاءة منه في اسـتعمال السـلطة أو إثارة للقلق الاجتماعي، كل ذلك من شـأنه أن يعزز الأمن في المجتمعات ويزيد في اسبابه، وهو ما أقرته خطة التنمية المستدامة 2030 من خلال الهدف 16 الذي دعى إلى التشجيع على اقامة مجتمعات مسـالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المسـتدامة، وإتاحة إمكانية وصـول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.
- **النمو السكاني:** يؤدي النمو السكاني المتزايد غير المتحكم فيه إلى ضغوطات اقتصادية واجتماعية كبيرة على الموارد من حيث ارتفاع نسبة استهلاكها، وإلى سوء توزيع الدخل وزيادة نسبة الفقر والبطالة ونحو ذلك من المشاكل الاجتماعية والبيئية وبالتالي تقليل فرص تحقيق التنمية المسـتدامة، لذا كان لزاما البحث عن سـبل التوازن بين النمو السـكاني ومتطلبات التنمية المستدامة والمؤشر الرئيسي الدال على التغير السكاني الحاصل هو معدل النمو السكاني.

[1] - التقرير العاملي لرصد التعليم، مرجع سبق ذكره، ص 116.

[2] - نفس المرجع السابق.

ثالثا: المؤشرات البيئية

تعمل المؤشرات البيئية على مراقبة الوضع القائم و رصد التغيرات التي تحدث على البيئة والمواد الطبيعية سواءا ايجابية كانت أم سلبية، بما في ذلك قياس مدى تأثير النمو الاقتصادي على ذلك ؛ وقد جاءت أكثر من نصف أهداف التنمية المستدامة 2030[1]، تشتمل على تركيز بيئي و تناول لاستدامة الموارد الطبيعية ، بالإضافة إلى أكثر من 86 غاية مرتبطة بالاستدامة البيئية، بما في ذلك غاية واحدة على الأقل في كل هدف من الأهداف السبعة عشر، مما يدل على وجود علاقة قوية بين مؤشرات التنمية المستدامة و المؤشرات البيئية والتي تعد جزءا منها، وهناك خمس (5) مكونات رئيسية للاستدامة البيئية هي:[2]

- **الأنظمة البيئية:** يعد النظام القائم في دولة ما ذا استدامة بيئية إذا كان قادر على الحفاظ على أنظمته الطبيعية في مستويات صحية وإلى المدى الذي تكون فيه هذه المستويات تتجه نحو التحسن لا التدهور والاستنزاف؛[3]
- **تقليل الضغوطات البيئية:** تكون الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تكون فيه ضغوط الأنشطة البشرية على البيئة قليلة إلى درجة ضعف وجود تأثيرات بيئية ناتجة عن النمو على الأنظمة الطبيعية أي الأنظمة البيئية؛
- **تقليل الهشاشة الإنسانية:** بالمدى الذي تكون فيه أنظمة الدولة الاجتماعية وسكانها غير معرضين بشكل مباشر للتدهور البيئي وكلما تراجع مستوى تعرض المجتمع للتأثيرات البيئية كلما كان النظام أكثر استدامة؛
- **القدرة الاجتماعية والمؤسسية:** ويقصد بذلك مدى قدرة الدولة على انشاء أنظمة اجتماعية مؤسسية قادرة على الاستجابة للتحديات البيئية؛
- **القيادة الدولية:** يشير هذا المكون إلى مدى قدرة الدولة على التعاون الدولي والاقليمي في تحقيق أهداف المشتركة والقائمة على حماية البيئة العالمية وتخفيض التأثيرات البيئية المحلية والدولية العابرة للحدود[4] ومن أهم ما تشتمل عليه المؤشرات البيئية المتعلقة بالأهداف البيئية للتنمية المستدامة (13 و14 و15) ما يلي:
- **حماية المناخ والغلاف الجوي:** إن تغير المناخ واستنفاد طبقة الأوزون وكذا نوعية الهواء تعد من القضايا البيئية الهامة التي لها تأثيرات مباشرة غير قابلة للانعكاس أو التراجع على صحة الإنسان واستقرار وتوازن النظام البيئي، فحماية المناخ والغلاف الجوي تستدعي عدم المخاطرة باستخدام كل ما من شأنه احداث تغيرات كبيرة في المناخ العالمي

[1] - تشكل الاستدامة البيئية جزءً من خطة عام 2030، وتجري معاجلتها بصفة خاصة عن طريق الأهداف: المذكورة سابقا للتنمية المستدامة.

[2] - - تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة الثانية، البند ،7 مرجع سبق ذكره، ص 1.

[3] - آمنة حسني صربي علي، الإطار العام لمؤشرات التنمية المستدامة – طرق القياس والتقييم، جملة المخطط والتنمية، جامعة بغداد، العدد 32، 2015، ص 127.

[4] - رزاي سعاد، مرجع سبق ذكره، ص 38-39.

كاستخدام مصادر الطاقة الملوثة (الغاز الصخري وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون والعديد من الاشعاعات المختلفة والمخلفات النووية والكيماوية النفايات الصلبة والسامة والمواد الملوثة الأخرى، وقد أولت خطة التنمية المستدامة 2030 على غرار المعاهدات والاتفاقيات الدولية والاقليمية اهتماما بالغا بذلك وقدمت توصيات كثيرة، يأتي على رأسها الهدف الـ 13 من ضمن الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة، والذي يرمي إلى اتخاذ اجراءات عاجلة للتصدي لتغيرات المناخ وآثارها عن طريق ما يلي:

- تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة المخاطر المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك المخاطر؛
- ادماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية؛
- تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية بشأن التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به؛
- تنفيذ ما تعهدت به الأطراف من البلدان المتقدمة النمو في اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ من التزام بهدف التعبئة المشتركة لمبلغ قدره 100 بليون دولار سنويا بحلول عام 2020 من جميع المصادر لتلبية احتياجات البلدان النامية في سياق اجراءات تخفيفية مجدية وشفافية في التنفيذ، وجعل الصندوق الأخضر للمناخ في حالة تشغيل كامل بتزويده برأس المال في أقرب وقت ممكن؛

ومن أبرز المؤشرات المتعلقة بحماية المناخ والغلاف الجوي نجد:[1]

- **التغير المناخي:** ويتم قياسه من خلال تحديد انبعاثات الغزات الدفيئة (ثاني اكسيد الكربون)؛
- **ترقق طبقة الأوزون:** ويتم قياسه من خلال كمية استهلاك المواد المستنفدة للأوزون؛
- **نوعية الهواء:** ويتم قياسها من خلال درجة تركيز ملوثات الهواء في الجو المحيط بالمناطق الحضرية.
- **الأراضي:** لا تتكون الأراضي من الحيز المادي والتضاريس السطحية فحسب، وإنما تشمل أيضا ما يرتبط بذلك من الموارد الطبيعية بالتربة والمياه والمجموعة النباتية والحيوانية، وتركز المؤشرات المشمولة في موضوع الأراضي على كل من الزراعة، والغابات، والتصحر، والانتشار الحضري[2]، وقد تضمنت خطة التنمية المستدامة هدفا يشمل كل ذلك الهدف (15)، الذي يدعو إلى حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام وادارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، ومن بين أهم المؤشرات الواردة في شأن ذلك ما يلي:

[1] - نفس المرجع السابق.

[2] - سايح بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص 105.

- ✓ **التصحر:** نسبة الأراضي المتدهورة إلى مجموع مساحة اليابسة؛
- ✓ **الغابات:** مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة، والتقدم المحرز في إرساء الادارة المستدامة للغابات؛
- ✓ **التنوع البيولوجي:** نسبة المواقع الهامة التي تجسد التنوع البيولوجي لليابسة والمياه العذبة والتي تشملها المناطق المحمية، بحسب نوع النظام الإيكولوجي بالإضافة إلى مؤشرات أخرى تعنى بحماية النباتات والحيوانات من الانقراض والتصرفات غير المشروعة.

- **المحيطات والبحار:** تغطي المحيطات والبحار أكثر من ثلثي سطح الكرة الأرضية، وهي بذلك تشكل عنصرا متكاملا وأساسيا من عناصر النظام البيئي للأرض، ولها تأثير كبير على حالة المناخ العالمي باعتبارها تمثل مستودعات ضخمة من التنوع البيولوجي وحاوية هامة لغازات الدفيئة، فضلا عن دورها الأساسي في إنتاج الأكسجين الذي نتنفسه، كما تسهم المحيطات والبحار من خلال مواردها في تحقيق الأمن الغذائي وكذا صحة ورفاهية البشر، كل ذلك يجعل منها تكتسى أهمية بالغة في تحقيق التنمية المستدامة وأي تدهور يعتريها سيؤدي حتما إلى زيادة التكاليف البيئية والاجتماعية والاقتصادية ، وهذا ما لقي اعترافا واسعا من المجتمع الدولي حيث جاء من بين أهداف التنمية المستدامة الـ 17 التي شملها برنامج التنمية المستدامة لعام 2030، هدفا مستقلا (الهدف 14) يسعى إلى الاستخدام المستدام والحفاظ على الحياة تحت الماء، والحيلولة دون حدوث التلوث البحري والحد منه، ودعم الادارة والحماية المستدامة للنظم البيئية البحرية والساحلية، وتنظيم صيد الأسماك وانهاء الصيد الجائر والصيد غير القانوني، وزيادة المزايا الاقتصادية للدول النامية من الاستخدام المستدام للموارد البحرية بمراعاة التنوع البيولوجي، وتعزيز وسائل التنفيذ بما في ذلك زيادة وتطوير المعرفة العلمية، ونقل التكنولوجيا البحرية واحترام وتنفيذ القانون الدولي المتعلق بهذا الشأن و من أهم ما يؤشر على ذلك ما يلي:[1]
  - ✓ مؤشر فرط المغذيات في المناطق الساحلية وكثافة المخلفات البلاستيكية الطافية؛
  - ✓ قياس متوسط الحموضة البحرية ونسبة الأرصدة السمكية الموجودة ضمن المستويات المستدامة بيولوجيا؛
  - ✓ نطاق المناطق المحمية مقابل المنطق البحرية؛
  - ✓ نسبة مجموع الميزانية المخصصة للبحوث في مجال التكنولوجيا البحرية.
- **المياه العذبة:** تشكل المياه العذبة أحد أهم العناصر الأساسية للحياة البشرية والنظم الايكولوجية والتنمية الاقتصادية، فهي شرط مسبق للحياة وحق من حقوق الانسان، وذات أهمية حيوية للتنمية المستدامة بل من أولوياتها، حيث دعى الهدف الـ 6 من أهداف التنمية المستدامة إلى ضمان توفر الإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع"،

[1] - نفس المرجع السابق.

وهو هدف شامل الحلقة المياه بأكملها، ابتداءً من الوصول وحتى الاستخدام والكفاءة والادارة المتكاملة للمصادر المائية والنظم البيئية المتعلقة بالمياه ، وقد وضعت مؤشرات المعرفة مدى التقدم في تحقيق ذلك منها:[1]

- ✓ نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة، ونسبة الذين يستفيدون من الادارة السليمة لخدمات الصرف الصحي؛
- ✓ نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة؛
- ✓ نسبة التغير في نطاق النظم الايكولوجية المتصلة بالمياه، وكذا التغير في كفاءة استخدام المياه على مدى فترة من الزمن؛ حجم الضغط الذي تتعرض له المياه (سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتاحة).

[1]- نفس المرجع السابق.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة الدراسات السابقة حول المقاولاتية الاجتماعية والتنمية المستدامة

هناك البعض من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع سبل تعزيز المقاولاتية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة وتناولته من زوايا مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والاجنبية. وسوف نعرض من خلال الدراسة الحالية بعضا من الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز ما جاء فيها، مع تقديم تعليقا عليها يتضمن جوانب الاتفاق والاختلاف، ونود أن نشير إلى أن الدراسات التي سوف يتم استعراضها جاءت في الفترة الزمنية بين 2010 و2019، وشملت جملة من الأقطار والبلدان مما يشير إلى تنوعها الزمني والجغرافي، وفيما يلي نقدم عرضا لهذه الدراسات ثم نبين جوانب الاتفاق والاختلاف بينها بالإضافة إلى العلاقة بينهما.

المطلب الأول: عرض ومناقشة الدراسات التطبيقية السابقة باللغة العربية

سيتم في هذا المطلب عرض الدراسات التطبيقية السابقة التي ناقشت موضوع سبل تعزيز المقاولاتية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة باللغة العربية وفقا لتسلسلها الزمني من الأقدم إلى الأحدث كما يلي:

1. **دراسة: محمد جابر عباس، سنة 2017، بعنوان: ريادة الأعمال الاجتماعية كأحد الآليات المبتكرة لتحقيق التنمية المستدامة بالمجتمعات المحلية - دراسة مطبقة على رواد الأعمال الاجتماعية بمدينة أسوان، مصر، مقال علمي.**

سعت هذه الدراسة إلى وضع تأصيل أولي لمفهوم ريادة الأعمال الاجتماعية في إطار طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية وفقا للتطورات العالمية الحديثة، وكذا التعرف على دور ريادة الأعمال الاجتماعية كأحد الآليات المبتكرة لتحقيق التنمية المستدامة بالمجتمعات المحلية، حيث انطلق الباحث من تعريف ريادة الأعمال الاجتماعية إجرائيا بأنها الجهود الرامية إلى ايجاد نماذج جديدة لتوفير المنتجات والخدمات الاجتماعية، التي من شأنها التخفيف من حدة المشكلات الاجتماعية وتحفيز التحول الاجتماعي المحلي، وذلك اعتمادا على مفاهيم ريادة الأعمال مع التركيز على النواحي الاجتماعية، أما فيما يخص التنمية المستدامة فقد عرفها اجرائيا بأنها تلك التنمية التي ترتبط باستمرارية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والبيئية للمجتمع، بحيث تستهدف تمكين الجميع داخل المجتمع من أفراد ومؤسسات عن طريق تلبية احتياجاتهم، وكذا تسعى لاستمرارية واستدامة العلاقات الايجابية بين النظام البشري والنظم الحيوية والبيئية، ومن هذا المنطلق استدل الباحث معتمدا على المنهج الصفي في الجانب النظري عن امكانية مساهمة ريادة الأعمال الاجتماعية من خلال جهود رواد الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة على المستويين المحلي والعالمي، أما في الجانب التطبيقي اعتمد على الاستبيان كأداة لجمع بيانات دراسته، والتي قام بتحليلها بواسطة مجموعة من الأساليب والاختبارات الاحصائية.

وخلصت الدراسة للنتائج التالية:

- مفهوم ريادة الأعمال مفهوم حديث نسبيا في مجتمع الدراسة (مدينة أسوان)، وأنه يقصد بها لدى المستجوبين العمل الاجتماعي؛
- تمثل ريادة الأعمال الاجتماعية مدخلا هاما للنهوض بالمجتمعات المحلية، إلا أن اندماج المنظمات المحلية في أنشطة وبرامج ريادة الأعمال الاجتماعية ذو مستوى متوسط؛
- الابتكار شرط ضروري لنجاح مشروعات ريادة الأعمال الاجتماعية، وتعد هذه الأخيرة بمثابة آلية مبتكرة لأنها تخلق العديد من الفرص المجتمعية؛

2. **دراسة دينا عبد العظيم، سنة 2018، بعنوان: ريادة الأعمال الاجتماعية في مصر: التحديات والآفاق، جامعة القاهرة، مصر، مقال علمي.**

ناقشت الباحثة من خلال هذه الدراسة مدى أهمية مشاريع المقاولاتية خصوصا تلك التي لها عائد اجتماعي واقتصادي في آن واحد مشاريع المقاولاتية الاجتماعية)، وذلك باعتبارها تقدم حلولا للعديد من المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها الدولة المصرية، وعلى وجه التحديد مشاكل المناطق العشوائية من فقر وبطالة وضعف للخدمات الصحية والتعليمية وغيرها، كما استعرضت الدراسة أهم التحديات التي تواجه اقامة مشاريع المقاولاتية الاجتماعية في مصر كالبيروقراطية الحكومية وطبيعة النظام التعليمي بالإضافة إلى المعوقات المالية.

في مقابل ذلك استعرضت الباحثة كذلك ثلاث مشروعات للمقاولاتية الاجتماعية كمقترحات يمكن أن يساهم تجسيدها في ايجاد بعض الحلول للمشاكل الاجتماعية التي تعاني منها المناطق العشوائية في مصر، وهي: مشروع تحويل المخلفات العضوية إلى الوقود الحيوي ومشروع إعادة تدوير قش الأرز، وأخيرا مشروع إعادة استخدام المياه الرمادية؛ ثم اختتمت الدراسة بعدد من التوصيات والمقترحات التي من شأنها توفير بيئة ملائمة للمقاولاتية الاجتماعية من جميع النواحي، وكذا تشجيع وتحفيز المقاولين الاجتماعيين على انشاء مشاريع يكون لها عائد اجتماعي واقتصادي على المجتمع ككل ، نذكر من ذلك : وجوب تطوير منظومة التخطيط الكلي وايجاد التنسيق بين كافة المشروعات التي تقام داخل الدولة والمؤسسات القائمة بها، تعديل القوانين وسن التشريعات المتعلقة بإقامة مشروعات المقاولاتية والمقاولاتية الاجتماعية بما في ذلك التسهيلات اللازمة لذلك توفير التمويل وتيسير سبل الحصول عليه التركيز على متغير التعليم من أجل غرسها في النشء الصاعد.

3. **دراسة أشرف السعيد أحمد محمد، سنة 2019، بعنوان: دور الجامعات المصرية في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال الاجتماعية لدى طلابها - دراسة تحليلية، جامعة المنصورة، مصر، مقال علمي.**

سعى الباحث في هذه الدراسة إلى التعرف على دور الجامعات المصرية في تعزيز ثقافة المقاولاتية الاجتماعية لدى طلابها معتمدا في ذلك على المنهج الوصفي، حيث اختار متغير "التعليم" كأحد المداخل الأساسية التي تجسد الاهتمام بالمورد البشري من خلال تزويده بالمعارف والمهارات التي تمكنه من المشاركة الفاعلة في تحقيق جهود التنمية المجتمعية، ومن ثمة بناء رأس مال بشري فاعل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة رؤية 2030، ويتحقق ذلك عن طريق انشاء مشاريع مقاولاتية تأخذ بالاعتبار الآثار الاجتماعية والابتكارات جنبا إلى جنب مع الآثار الاقتصادية.

من أبرز ما توصلت إليه الدراسة هو التأكيد على أهمية المقاولاتية الاجتماعية كأحد أدوات تحقيق التنمية المستدامة، وكذا الدور الجوهري للجامعات الذي تم تحديده في أربعة أبعاد هي : رؤية واستراتيجية الجامعة أنشطة التعليم والتعلم البيئة الجامعية الشراكة مع المجتمع الخارجي، في ترسيخ تعليم وثقافة المقاولاتية الاجتماعية في المجتمع التي تم هي الأخرى تم تحديدها في ثلاث أبعاد: المعرفة والوعي، قيم المقاولاتية الاجتماعية معتقدات المقاولاتية الاجتماعية؛ كما توصلت الدراسة إلى الوقوف على العديد من المعوقات لدور الجامعات في تعزيز ثقافة المقاولاتية الاجتماعية لدى طلابها وانتهت بوضع مقترح لتفعيل ذلك.

المطلب الثاني: عرض ومناقشة الدارسات التطبيقية السابقة باللغة الأجنبية

1. **دراسة (Toward (Jane Nelson et al ، سنة. 2010 ، بعنوان Social Entrepreneurship in the Middle East ، مقال علمي.**

هدفت هذه الدراسة الموسومة بعنوان "المقاولاتية الاجتماعية في الشرق الأوسط" إلى توليد المعرفة لإنشاء المشاريع الاجتماعية، ودعم أفضل الممارسات في منطقة الشرق الأوسط على المستوى المحلي والإقليمي، وكذا تعزيز الوعي والدعوة إلى امكانية دمج المشاريع الاجتماعية بين مختلف أصحاب المصلحة. واستعملت أداة الاستبيان لدراسة، حيث أجريت هذه الدراسة على عينة عمدية مكونة من (46) فردا من رؤساء المنظمات وأصحاب الأعمال الاجتماعية الرائدة (المقاولون الاجتماعيون من الذين شاركوا في الموائد المستديرة ذات الشأن بالمقاولاتية الاجتماعية والتي نظمت في كل من القاهرة وعمان وبيروت. وقد خلصت الدراسة إلى نتائج عدة أبرزها أن "مصر" تعد مطنا لأكبر عدد من أصحاب مشاريع المقاولاتية الاجتماعية في الوطن العربي، كما أشارت في الوقت ذاته إلى وجود مستوى منخفض من المعرفة بالمصطلحات والمفاهيم المتعلقة بالمقاولاتية الاجتماعية بشكل عام، مما يستلزم ضرورة بذل المزيد من الجهد بغية بناء الوعي وتغيير المواقف تجاه المقاولاتية.

2. **دراسة Asad Javed & Muhammad Yasir & Abdul Majid، سنة 2019، بعنوان « Is Social Entrepreneurship a Panacea for Sustainable Enterprise Development"، مقال علمي.**

تمثل الهدف من هذه الدراسة التي حمل عنوانها صيغة الاستفهام حول ما إذا كانت المقاولاتية الاجتماعية تمثل السبيل الأنجح لتحقيق التنمية المستدامة للمنظمات أو المشاريع. ومن أجل تحقيق هذا الهدف اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي، حيث جمعت البيانات حول موضوع الدراسة باستخدام أداء الاستبيان، وزع على عينة ضمت (434) فردا في (41) بلدا، بعد تحليل وتفسير إجابات افراد العينة توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج تمثلت في أن تنظيم المشاريع التي تكتسب صفة المقاولاتية الاجتماعية يؤدي إلى تنمية مستدامة للمقاولة الاجتماعية ذاتها، في إشارة إلى أن مشاريع المقاولاتية الاجتماعية تمثل في أصلها مشاريع تنموية مستدامة.

3. **دراسة Sanchita Bansal & Isha Garg & Gagan Deep Sharma ، سنة 2019، بعنوان "Entrepreneurship as a Path for Social Change and Driver of Sustainable" ، مقال علمي.**

عالجت هذه الدراسة دور المقاولاتية الاجتماعية في إحداث التغيير الاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي بطابعه التحليلي، حيث تم مراجعة وتحليل 173 ورقة بحثية ذات صلة بهذا المجال بغرض جمع النتائج ومناقشتها بالإضافة إلى وضع جدول أعمال للباحثين مستقبلا في هذا المجال ومن أبرز النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- يعتبر موضوع المقاولاتية الاجتماعية حديث نسبيا، يحتاج للمزيد من البحوث والدراسات الميدانية قصد الإحاطة بمختلف جوانبه واعطاء صورة واضحة عن مفهومه؛
- الدراسة سلطت الضوء على العديد من الثغرات البحثية بالنظر للدراسات السابقة في هذا المجال، والتي يمكن أن تكون بمثابة إشكاليات محتملة للباحثين في هذا المجال مستقبلا؛
- يأخذ البعد البيئي للتنمية المستدامة اهتماما بالغا من قبل الأكاديميين وحتى الحكومات، وذلك مقارنة بالأبعاد الأخرى لا سيما البعد الاجتماعي.

المطلب الثالث: الفجوة العلمية

يتضح من خلال عرض ومناقشة الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية والتي عالجت موضوع المقاولاتية الاجتماعية والتنمية المستدامة ومختلف المفاهيم المرتبطة بهما، بانه هناك أوجه تشابه واختلاف بين الدراسات التي تم عرضها والدراسة الحالية، وهذا ما خلق فجوة علمية سيتم توضيحها من خلال مايلي:

- من حيث الهدف:

ركزت مختلف الدراسات السابقة على توضيح دور المقاولاتية الاجتماعية كمفهوم حديث ضمن ممارسات ريادة الأعمال المعاصرة، كما ركزت على ربطه بالتنمية المستدامة وخاصة البعد الاجتماعي منها. وهو نفس الهدف الذي تركز عليه الدراسة الحالية، والذي يتمثل في معرفة أثر ممارسة المقاولاتية الاجتماعية في تعزيز أبعاد التنمية المستدامة الأساسية (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي)

- من حيث المنهج:

استخدمت أغلب الدراسات السابقة المنهج الوصفي في اجانب النظري وهو نفس المنهج الذي تم الاعتماد عليه من أجل عرض الإطار النظري للدراسة الحالية، أما في الجانب التطبيقي سيتم الاعتماد على منهج دراسة الحالية مثل باقي الدراسات السابقة، باستثناء دراسة واحد باللغة الاجنبية التي اعتمدت على تحليل المضمون.

- من حيث الأداة:

اعتمدت الدراسات السابقة على أداة الاستبيان لجمع المعلومات ووزع الاستبيان على عينات مختلفة، مما يعكس التنوع في الدراسات اسقاط الموضوع على فئات متعددة، وعليه تم الاعتماد على أداة الاستبيان من أجل جمع البيانات التي تخدم غرض في الدراسة الحالية، والذي وزع على عينة من أصحاب المشاريع المقاولاتية الاجتماعية.

- من حيث الفترة الزمنية والمكان:

بالنسبة للإطار الزمني كل الدراسات السابقة تمت في الفترة الزمنية الممتدة ما بين (2010-2019) إلا أن الدراسة الحالية تمت في 2023-2024 وهذا ما يدل على وجود فرق بينهما أما بالنسبة للاطار المكاني فاغلب الدراسات كانت خارج الجزائر، أما الدراسة الحالية فهي في الجنوب الجزائري بالتحديد.

خلاصة الفصل الأول:

تم التطرق في الفصـــل الأول من المذكرة، للاطار النظري للمقاولاتية الاجتماعية والتنمية المســـتدامة، وكذا عرض ومناقشة أهم الدراسات السابقة التي شملت موضوع الدراسة الحالية.

حيث تم التوصـــل من خلال المحتوى النظري المعروض في هذا الفصـــل إلى أن المقاولاتية بصـــفة عامة، والمقاولاتية الاجتماعية على وجه التحديد تحضى بإهتمام متزايد في السـنوات العشـر الأخيرة، وهذا ما يؤكد على دورها في التنمية الاجتماعية والاقتصـــادية، كما تم التوصـــل من خلال ماورد في الأدبيات البحثية النظرية إلى أن للمقاولاتية الاجتماعية دوركبيرفي تعزيز التنمية المستدامة في مختلف الدول.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

تمهيد:

خصص الفصل الثاني من الدراسة الحالية، من أجل عرض الجانب التطبيقي، حيث سيتم ذلك من خلال مبحثين أساسيين، المبحث الاول خصص لعرض مراحل واجراءات الدراسة الميدانية.

أما البحث الثاني فخصص لمناقشة وتحليل وتفسير النتائج، مما سيتيح إمكانية اختبار فرضيات الدراسة والوصول إلى اهم النتائج الميدانية التي تعززبدورها النتائج المتوصل إليها في الجانب النظري.

المبحث الأول: الجانب المنهجي للدراسة

سيتم التطرق في هذا المبحث للإطار العام للدراسة الميدانية، من خلال وصف منهج الدراسة والعينة المنتقاة من اجل الاختبار، وكذا التطرق لمختلف الأساليب الإحصائية المستعملة في الدراسة بغية الوصول لنتائج مقبولة يتم تعميمها على كافة أفراد المجتمع الإحصائي.

المطلب الأول: جمع البيانات الخاصة بالدراسة

للوصول لأهداف الدراسة تم استخدام منهج دراسة الحالة، كونه الأنسب في تسهيل عملية جمع البيانات، والتي مستعملين في ذلك مجموعة من أدوات الإحصاء الوصفي والاستدلالي في تحليل نتائج الدراسة الاستطلاعية للوصول إلى نتائج ذات دلالة.

أولا: مصادرجمع البيانات

تم جمع بيانات الدراسة باستخدام أداة الاستبيان، وزع على عينة قصدية مكونة من 40 صاحب مشروع مقاولاتي في مجال المقاولاتية الاجتماعية على مستوى ولايات الجنوب الجزائري، بالتحديد ولايات: تمنراست، أدرار، ورقلة، وادي سوف.

ثانيا: الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل نتائج الاستبيان

من أجل الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة تم الاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي SPSS، وهذا من أجل اجراء الاحصاءات الوصفية والاختبارات المناسبة للوصول لنتائج تحليل الاحصائي دقيقة وصادقة.

ثانيا- الأدوات والاختبارات الإحصائية

تم استخدام مجموعة من الاختبارات الاحصائية تتمثل فيما يلي:

- اختبار ألفا كرونباخ للتأكد من درجة ثبات المقياس المستخدم؛
- مربع ألفا كرونباخ من اجل التأكد من صدق الاتساق البنائي للاستبيان؛
- (الاحصاءات الوصفية) التكرار ات والنسب المئوية لكل متغيرات الدراسة؛
- مقاييس النزعة المركزية المتمثلة في: المتوسط الحسابي لمعرفة الرأي العام المتفق عليه من قبل عينة الدراسة حول العبارة أو المحور؛
- مقاييس التشتت المتمثلة في حساب الانحراف المعياري لمعرفة مدى تشتت آراء عينة الدراسة حول العبارة أو المحور؛
- معادلة الانحدار الخطي البسيط.

المطلب الثاني: خطوات وأسلوب الدراسة

من أجل جمع المعلومات الأولية تم الاعتماد على أداة الاستبيان والتي تقوم على أساس إعداد الفقرات المرتبطة والمكملة لبعضها البعض حول مشكلة الدراسة وفروضها ليجيب عليها المستقصي، بعد ذلك تم تفريغها وتبويبها وتحليلها واستخلاص النتائج منها للوصول إلى أهداف الدراسة، حيث تمت صياغته وبناء فقراته استرشادا بالدراسات السابقة ويتكون من جزئين بمجموع 29 فقرة كما يلي:

- الجزء الأول: يتمثل في المعلومات الديمغرافية عن المستجيب (الجنس، السن، المستوى التعليمي، مالك أو رئيس أو عضو في مشروع مقاولاتي اجتماعي، طبيعة نشاط المشروع، عمر المشروع، مكان تواجده).
- الجزء الثاني: خاص بموضوع الدراسة، والذي بدوره مقسم إلى محورين كما هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول 02-01: يوضح ترتيب وتعداد فقرات الاستبيان

الرقم	المحاور	الابعاد	ترقيم الفقرات	عدد الفقرات
01	المقاولاتية الاجتماعية		13-01	13
إجمالي عبارات المحور الأول				**13**
06	التنمية المستدامة	الجانب الاقتصادي	19-14	06
07		الجانب الاجتماعي	24-20	05
08		الجانب البيئي	29-25	05
إجمالي عبارات المحور الثاني				**16**
إجمالي المحاور				**29**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على محتوى استبيان الدراسة

وقد تم تكوين جميع مقاييس الاستجابات لفقرات المقياس وفقا لمقياس ليكرت الخماسي، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول02-02: مقياس الإجابات على الفقرات ومجال المتوسط المرجح لكل مستوى

مقياس الاجابات					
البدائل	غير مو افق بشدة	غير مو افق	محايد	مو افق	مو افق بشدة
الوزن	1	2	3	4	5

المصدر: الفرا وليد عبد الرحمن، تحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي spss ، الندوة العالمية للشباب الاسلامي ، ص 26، 2009.

ثم حساب المتوسط المرجح لتحديد الاتجاه حسب قيم المتوسط المرجح وتحديد درجة توافق فقرات الاستبيان بأكثر دقة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول02-03: مقياس الإجابات على الفقرات ومجال المتوسط المرجح لكل مستوى

المتوسط المرجح لكل مستوى					
المتوسط المرجح	من 1 إلى 1.79	من 1.8 إلى 2.9	من 2.60 إلى 3.39	من 3.4 إلى 4.19	من 4.2 إلى 5
المستوى	منخفض جدا	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا

المصدر: الفرا وليد عبد الرحمن، تحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي spss ، الندوة العالمية للشباب الاسلامي ، ص 26، 2009.

1. صدق الظاهري لأداة الدراسة

للتحقق من صدق محتوى الأداة المستخدمة وللتأكد من خدمتها لأهداف الدراسة، تم التأكد من صدق المحكمين، وذلك من خلال عرضها على 4 أساتذة متخصصين، قصد إبداء رأيهم حول الأداة المستخدمة من حيث مدى مناسبة العبارات للمحتوى، ومدى كفاية أداة الدراسة من حيث عدد العبارات، شموليتها، تنوع محتواها، تقييم مستوى الصياغة اللغوية والإخراج، أو أي ملاحظات أخرى يرون أنها مناسبة فيما يتعلق بالتعديل أو التغيير أو الحذف.

تم أخذ ملاحظات المحكمين واقتراحاتهم وأجريت التعديلات المطلوبة، وهو ما يحقق الصدق الظاهري لأداة الدراسة، واعتبرت صالحة لقياس ما وضعت له.

2. صدق الاتساق البنائي وثبات أداة الدراسة

لقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الاستبيان) قمنا باستخدام معامل الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) للتأكد من ثبات أداة الدراسة على عينة الدراسة، والذي يأخذ قيما تتراوح بين الصفر والواحد، ثم قمنا بحساب مربع ألفا كرونباخ من أجل معرفة صدق الاتساق البنائي، والجدول التالي يوضح النتائج:

الجدول 02-04: معامل الصدق والثبات لمحاور أداة الدراسة

المحـــــاور	ترقيم الفقرات	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
المقاولاتية الاجتماعية	13-01	13	**0.789**	**0.622**
التنمية المستدامة	29-14	16	**0.872**	**0.760**
الثبات العام		**29**	**0.905**	**0.820**

المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS.V26

يتضح من الجدول 02-04، أن معامل الثبات العام للاستبيان بلغ (0.905)، حيث بلغ معامل الثبات بالنسبة لمحور التنمية المستدامة (0.872) ومحور المقاولاتية الاجتماعية (0.789). وكل هذه النتائج المحصل عليها جيدة للثبات مما يشير إلى إمكانية ثبات النتائج والحصول على نفس الإجابات بنسبة **(90.5%)** في حالة إعادة تطبيق الاستبيان مرة أخرى على نفس العينة وفي نفس الظروف. ومنه فإن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات، يمكن الاعتماد عليه في التطبيق الميداني.

كما يتضح من الجدول 02-04، أن معامل الثبات العام للاستبيان بلغ (0.905)، حيث بلغ معامل الثبات بالنسبة لمحور التنمية المستدامة (0.872) ومحور المقاولاتية الاجتماعية (0.789). وكل هذه النتائج المحصل عليها جيدة للثبات مما يشير إلى إمكانية ثبات النتائج والحصول على نفس الإجابات بنسبة **(90.5%)** في حالة إعادة تطبيق الاستبيان مرة أخرى على نفس العينة وفي نفس الظروف. ومنه فإن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات، يمكن الاعتماد عليه في التطبيق الميداني.

3. الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

تمت عملية تبويب وتحليل البيانات المتحصل عليها من الاستمارات عن طريق تحويل البيانات الوصفية إلى بيانات كمية، وذلك بترميز الإجابات وتفريغها باستخدام برنامج Excel، ثم إدخالها على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.V26. ثم تحليل النتائج باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لقياس ثبات أداة الدراسة؛
- النسب المئوية والتكرارات لمعرفة خصائص الدراسة؛
- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة الأهمية والاتجاه العام لاستجابات عينة الدراسة لكل عبارة؛
- تحليل الانحدار لتحديد الأثر بين المقاولاتية الاجتماعية والتنمية المستدامة بمختلف أبعادها؛

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها

سنحاول في هذا المبحث عرض أهم نتائج الدراسة الميدانية التي تم التوصل إليها من خلال جمع البيانات وتحليلها ومناقشتها.

المطلب الأول: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

أولا- عرض وتحليل الاحصاءات الوصفية للمتغيرات الشخصية لعينة الدراسة

فيما يلي عرض لخصائص أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية (الجنس، السن، المستوى التعليمي، مالك أو رئيس أو عضو في منظمة، طبيعة نشاط المنظمة، عمر المنظمة ومكان تواجدها).

الجدول02-05: توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية (%)
ذكر	21	52.5
أنثى	19	47.5
الإجمالي	**40**	**%100**

المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS إصدار26

يتضح من الجدول السابق أن نسبة الذكور بلغت (52.5%) بتعداد (21)، في حين بلغ عدد الاناث (19) ما نسبته (47.5%)، ومنه نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة ذكور تقريبا.

الجدول02-06: توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير السن

العمر	التكرار	النسبة المئوية (%)
أقل من 30 سنة	30	75
من 30 إلى 40 سنة	9	22.5
50 سنة فأكثر	1	2,5
الإجمالي	**40**	**%100**

المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS إصدار26

من خلال الجدول السابق يتضح أن (30) من أفراد العينة ما نسبته (75%) يقل سنهم عن 30 سنة، في حين أن (09) من الأفراد يتراوح سنهم ما بين 30 إلى 40 سنة بنسبة (22.5%)، وعامل واحد(01) يفوق سنه الـ 50 سنة بنسبة (2.5%).

الجدول02-07: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية (%)
ثانوي أو أقل	05	12.5
تكوين مهني	09	22.5
جامعي	26	65.0
الإجمالي	**40**	**%100**

المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS إصدار26

من خلال الجدول أعلاه، يتضح أن (26) فردا من عينة الدراسة ما نسبته (65%) لديهم شهادات جامعية أي مستوى جامعي، و(09) أفراد ما نسبته (22.5 %) لديهم مستوى تكوين مهني، وخمسة أفراد (05) منهم ما نسبته (12.5%) بمستوى ثانوي أو أقل.

الجدول02-08: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير طبيعة في المشروع المقاولاتي الاجتماعي

عدد سنوات الخبرة		التكرار	النسبة المئوية (%)
جمعية		15	37.5
تعاونية		1	2.5
منظمة غير حكومية		3	7.5
مشروع اجتماعي خاص		17	42.5
أخرى:	مؤسسة خاصة	1	2.5
	مشروع خاص	1	2.5
	زراعات كبرى في اطار دعم المقاولاتية	1	2.5
	نادي	1	2.5
الإجمالي		**40**	**%100**

المصدر: اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS إصدار26

يتضح من خلال الجدول السابق أن هناك (17) فردا من عينة الدراسة مالك أو رئيس أو عضو في مشروع اجتماعي خاص وهذا بنسبة (42.5%)، كما نجد أن (15) منهم مالك أو رئيس أو عضو في جمعية بنسبة (37.5%)، و(03) منهم ما

نسبته (07.5 %) أعضاء في منظمة غير حكومية. أما بالنسبة للبقية (تعاونية، مؤسسة خاصة، مشروع خاص، زراعات كبرى في اطار دعم المقاولاتية والنادي) فبلغت نسبتهم (2.5%) بتعداد فرد واحد (01) لكل منها.

الجدول02-09: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير طبيعة نشاط المشروع المقاولاتي الاجتماعي

طبيعة نشاط المشروع		التكرار	النسبة المئوية (%)
سياحة		06	15
صناعة		09	22.5
تجارة وخدمات		08	20
حرف وصناعات تقليدية		09	22.5
زراعة		03	7.5
أخرى	ثقافية	01	2.5
	مشروع مبتكر	01	2.5
	مؤسسة ناشئة	01	2.5
	جمعية خيرية	01	2.5
	البرمجة والتصميم	01	2.5
الإجمالي		**40**	**%100**

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS إصدار26

من خلال الجدول02-09 يتضح أن (09) مشاريع مقاولاتية اجتماعية من عينة الدراسة تنشط في مجال الصناعة وهذا بنسبة (22.5%)، كما نجد النسبة نفسها بالنسبة للمشاريع المقاولاتية الاجتماعية التي تنشط في مجال الحرف والصناعات التقليدية، و(08) منهم ما نسبته (20%) مشاريع طبيعة عملها تجارة وخدمات. كما أن هناك (06) مشاريع بنسبة (15%) تنشط في مجال السياحة، أما بالنسبة للبقية (مشاريع ثقافية، مشروع مبتكر، مؤسس ناشئة، جمعية خيرية والبرمجة والتصميم) فبلغت نسبتهم (2.5%) بتعداد فرد واحد (01) لكل منها.

الجدول02-10: توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير عمر المشروع المقاولاتي الاجتماعي

عمر المشروع	التكرار	النسبة المئوية (%)
أقل من 01 سنة	11	27.5
من سنة إلى 05 سنوات	15	37.5
أكثر من 05 سنوات	14	35.0
الإجمالي	**40**	**%100**

المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS إصدار26

من خلال الجدول أعلاه، يتضح أن (15) منظمة ما نسبته (37.5%) يتراوح عمرها ما بين السنة و05 سنوات، في حين أن (14) منظمة عمرها يفوق 05 سنوات بنسبة (35%)، و(11) منظمة يقل عمرها عن السنة الواحدة (01) سنة بنسبة (27.5%).

الجدول02-11: توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير مكان تواجد المشروع المقاولاتي الاجتماعي

مكان انشاء المشروع	التكرار	النسبة المئوية (%)
أدرار	09	22.5
تمنراست	10	25
ورقلة	10	25
الوادي	11	27.5
الإجمالي	**40**	**%100**

المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS إصدار26

من خلال الجدول السابق يتضح أن (11) مشروع مقاولاتي اجتماعي، أي ما نسبته (27.5%) متواجدة في ولاية الوادي، في حين أن (10) مشاريع مقاولاتية اجتماعية أي بنسبة (25%)، متواجدة في كل من ولايتي ورقلة وتمنراست بنفس النسبة، و(09) مشاريع مقاولاتية اجتماعية متواجدة في ولاية أدرار بنسبة (22.5%).

ثانيا- عرض وتحليل الإحصاءات الوصفية للمقاولاتية الاجتماعية والتنمية المستدامة

في هذا الإطار سوف يتم دراسة اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول عبارات محور المقاولاتية الاجتماعية ومتغير التنمية المستدامة، وذلك بعرض نتائج التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومن خلال قيم المتوسطات المرجحة التي تم حسابها سابقا على أساس مقياس ليكارت لتحديد درجة الموافقة والاتجاه العام حول الاجابات.

1. اتجاهات اجابات أفراد عينة الدراسة حول مستوى ممارسة المقاولاتية الاجتماعية

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة من عبارات المحور الأول والذي يعكس متغير مستوى ممارسة المقاولاتية الاجتماعية في الولايات محل الدراسة، والجدول التالي يوضح ذلك بشكل أكثر تفصيلا.

الجدول02-12: اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول عبارات محور المقاولاتية الاجتماعية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	يعتبر مصطلح المقاولة الاجتماعية" أو "ريادة الأعمال الاجتماعية مصطلحا شائع ومتداول في المجتمع.	3.53	0.96	مرتفع
2	تصنف ريادة الأعمال الاجتماعية كعمل تطوعي خيري لا يهدف لتحقيق ربح.	3.13	1.39	متوسط
3	يبدأ رائد الأعمال الاجتماعي العمل التجاري من أجل الصالح الاجتماعي ولا يسعى لتحقيق الأرباح.	3.35	1.38	متوسط
4	تعتبر ريادة الأعمال الاجتماعية عمل ذو جدوى اقتصادية واجتماعية ويهدف لتحقيق ربح	3.88	1.04	مرتفع
5	يعتمد رائد الأعمال الاجتماعي في تمويل المنظمة على إعانات الدولة.	3.28	1.15	توسط
6	تقتصر مداخيل مشروع ريادة الأعمال الاجتماعية على جمع وتلقي التبرعات فقط.	4.13	1.29	مرتفع
7	يعمل رائد الأعمال الاجتماعي على عقد اجتماعات وورشات عمل الفريق المنظمة قصد التفكير في ايجاد حلول للمشكلات الاجتماعية (فقر، بطالة ... الخ)	2.85	0.88	متوسط
8	تتضمن رسالة ورؤية منظمات ريادة الأعمال الاجتماعية مقترحات حقيقية تهدف إلى دعم وتمكين الفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع	4.08	0.89	مرتفع

9	يقع ضمن رؤية ورسالة منظمات ريادة الأعمال الاجتماعية المساهمة في ايجاد بدائل الملائمة لتعزيز التعليم بأشكاله ومحو الأمية	4.00	0.98	مرتفع
10	يخصص رائد الأعمال الاجتماعي نسبة دائمة من أرباح المنظمة للتبرعات والأعمال الخيرية.	3.73	1.24	مرتفع
11	يسعى رواد الأعمال الاجتماعيون إلى إنتاج منتجات صديقة للبيئة.	3.75	1.14	متع
12	يتلقى رائد الأعمال الاجتماعي دعم من هيئات غير حكومية وطنية ودولية.	3.55	1.19	مرتفع
13	يحضر ويشارك رائد الأعمال الاجتماعي في برامج تكوينية وتدريبية تعنى بتحسين الأداء	4.43	0.63	مرتفع جدا
متوسط اجمالي محور المقاولاتية الاجتماعية		**3.66**	**0.59**	**مرتفع**

المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS إصدار26

يوضح الجدول أعلاه ترتيب فقرات محور المقاولاتية الاجتماعية والاتجاه العام لآراء المستجيبين حول المقاولاتية الاجتماعية حيث نلاحظ أن المتوسط الحسابي لهذا المحور قد بلغ (3.66) وانحراف معياري (0.59)، وهذا ما يعكس درجة موافقة مرتفعة من طرف المبحوثين حول المقاولاتية الاجتماعية.

وقد احتلت العبارة (**يحضر ويشارك رائد الأعمال الاجتماعي في برامج تكوينية وتدريبية تعنى بتحسين الأداء**) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.43)، وانحراف معياري (0.63) وبمستوى مرتفع، تليها العبارة (**تقتصر مداخيل مشروع ريادة الأعمال الاجتماعية على جمع وتلقي التبرعات فقط.**) بمتوسط حسابي (4.13) وانحراف معياري (1.29)، ونجد العبارة (**تتضمن رسالة ورؤية منظمات ريادة الأعمال الاجتماعية مقترحات حقيقية تهدف إلى دعم وتمكين الفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع**) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4.08) وانحراف معياري (0.89). أما في المرتبة الأخيرة نجد العبارة (**يعمل رائد الأعمال الاجتماعي على عقد اجتماعات وورشات عمل الفريق المنظمة قصد التفكير في ايجاد حلول للمشكلات الاجتماعية (فقر، بطالة ... الخ)**) بمتوسط حسابي (2.85) وانحراف معياري (0.88)ما يدل على مستوى متوسط لهذه العبارة.

2. اتجاهات اجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات مستوى التنمية المستدامة

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة من عبارات المحور الأول والذي يعكس متغير مستوى التنمية المستدامة بمختلف أبعادها (البعد الاجتماعي، البعد الاقتصادي، البعد البيئي) في الولايات الجزائرية الجنوبية محل الدراسة، والجدول رقم (02-13) يوضح ذلك بشكل أكثر تفصيلا.

الجدول 02-13: اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول عبارات محور التنمية المستدامة

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	تقوم منظمات ريادة الأعمال الاجتماعية بإنتاج سلع أو تقديم خدمات من شأنها أن تحدث تغييرا ايجابيا في المجتمع.	3.85	1.09	مرتفع
2	تحفز التشريعات والقوانين الحالية على قيام منظمات ريادة الأعمال الاجتماعية بأنشطة اقتصادية تعالج مشاكل اجتماعية كالفقر والبطالة وغيرها.	4.22	1.02	مرتفع
3	تقاس جدوى منظمات ريادة الأعمال الاجتماعية من خلال الربح المادي المحقق منها.	3.20	1.38	متوسط
4	تقيس منظمات ريادة الأعمال الاجتماعية فعالية أداء أنشطتها عن طريق قياس أثرها اقتصاديا.	3.50	1.21	مرتفع
5	تساهم منظمات ريادة الأعمال الاجتماعية من خلال أنشطتها في توفير مناصب عمل.	3.95	1.15	مرتفع
6	تقوم منظمات ريادة الأعمال الاجتماعية من خلال أنشطته بتشجيع الابتكار والتحفيز على اقامة مشاريع خاصة إنتاجية.	4.13	1.01	مرتفع
	متوسط اجمالي البعد الاقتصادي	**3.80**	**0.78**	**مرتفع**
1	يهدف نشاط وعمل منظمات ريادة الأعمال الاجتماعية إلى دعم الفئات الهشة اجتماعيا.	4.13	0.79	مرتفع
2	تعمل منظمات ريادة الأعمال الاجتماعية على المساهمة من خلال أنشطته في توفير شروط العيش الكريم والخدمات الأساسية لبعض فئات مجتمعها	4.05	0.81	مرتفع

3	تساهم منظمات ريادة الأعمال الاجتماعية على انتاج سلع أو تقديم خدمات من شأنها تحسين الأنماط الاستهلاكية والانتاجية	4.10	0.90	مرتفع
4	تهتم منظمات ريادة الأعمال الاجتماعية بكل ما من شأنه أن يؤدي إلى تحسين الصحة وتوفير الرفاهية في المجتمع	4.20	0.91	مرتفع
5	تهتم منظمات ريادة الأعمال الاجتماعية بإيجاد الحلول والمقترحات التي تهدف إلى إنشاء مشاريع وخلق فرص عمل.	4.08	1.11	مرتفع
	متوسط اجمالي البعد الاجتماعي	**4.11**	**0.66**	**مرتفع**
1	تهتم منظمات ريادة الأعمال الاجتماعية من خلال أنشطته بقضايا تغير المناخ.	3.35	1.31	متوسط
2	يحافظ المنظمة على البيئة والموارد المختلفة.	3.55	1.21	مرتفع
3	تشارك منظمات ريادة الأعمال الاجتماعية في اقامة حملات تطوعية وتحسيسية ترمي إلى الحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي.	3.93	1.07	مرتفع
4	تهتم منظمات ريادة الأعمال الاجتماعية بتعزيز تكنولوجيات نظيفة وسليم	3.83	1.23	مرتفع
5	يشارك فريق منظمات ريادة الأعمال الاجتماعية في الملتقيات والندوات والمناخ.	3.78	0.92	مرتفع
	متوسط اجمالي البعد البيئي	**3.68**	**1.00**	**مرتفع**
	متوسط اجمالي محورالتنمية المستدامة	**3.86**	**0.63**	**مرتفع**

المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS إصدار 26

يوضح الجدول أعلاه ترتيب فقرات محور التنمية المستدامة والاتجاه العام لآراء المستجيبين حول حولها بمختلف أبعادها (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي) حيث نلاحظ أن المتوسط الحسابي لهذا المحور قد بلغ (3.86) وانحراف معياري (0.63)، وهذا ما يعكس درجة موافقة مرتفعة من طرف المبحوثين مستوى التنمية المستدامة.

- **البعد الاقتصادي:**

من خلال نتائج الجدول02-13 نلاحظ أن المتوسط الحسابي للبعد الاقتصادي قد بلغ (3.80) وانحراف معياري (0.78) وهذا ما يدل على مستوى مرتفع للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة،

وقد احتلت العبارة (**تحفز التشريعات والقوانين الحالية على قيام منظمات ريادة الأعمال الاجتماعية بأنشطة اقتصادية تعالج مشاكل اجتماعية كالفقروالبطالة وغيرها**) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.22)، وانحراف معياري (1.02) وبمستوى مرتفع جدا، تليها العبارة (**تقوم منظمات ريادة الأعمال الاجتماعية من خلال أنشطته بتشجيع الابتكار**

والتحفيزعلى اقامة مشـاريع خاصـة إنتاجية.) بمتوسـط حسـابي (4.13) وانحراف معياري (1.01)، ونجد العبارة (**تقيس منظمات ريادة الأعمال الاجتماعية فعالية أداء أنشـطتها عن طريق قياس أثرها اقتصـاديا.)** في المرتبة الثالثة بمتوسـط حسـابي (3.50) وانحراف معياري (1.21). أما في المرتبة الأخيرة ضـمن هذا البعد نجد العبارة (**تقاس جدوى منظمات ريادة الأعمال الاجتماعية من خلال الربح المادي المحقق منها.)** بمتوسـط حسـابي (3.20) وانحراف معياري (1.38) ما يدل على مستوى متوسط لهذه العبارة.

- **البعد الاجتماعي:**

من خلال الجدول السـابق نلاحظ أن المتوسـط الحسـابي للبعد الاجتماعي قد بلغ (4.11) وانحراف معياري (0.66) وهذا ما يدل على مستوى مرتفع للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة،

وقد احتلت العبارة (**تهتم منظمات ريادة الأعمال الاجتماعية بكل ما من شأنه أن يؤدي إلى تحسين الصحة وتوفير الرفاهية في المجتمع)** المرتبة الأولى بمتوسـط حسـابي (4.20)، وانحراف معياري (0.91) وبمسـتوى مرتفع جدا، تليها العبارة (**يهدف نشـاط وعمل منظمات ريادة الأعمال الاجتماعية إلى دعم الفئات الهشـة اجتماعيا.)** بمتوسـط حسـابي (4.13) وانحراف معياري (0.79)، ونجد العبارة (**تسـاهم منظمات ريادة الأعمال الاجتماعية على انتاج سـلع أو تقديم خدمات من شأنها تحسين الأنماط الاستهلاكية والانتاجية)** في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4.10) وانحراف معياري (0.90).

أما في المرتبة الأخيرة ضـمن هذا البعد نجد العبارة (**تعمل منظمات ريادة الأعمال الاجتماعية على المسـاهمة من خلال أنشـطته في توفير شـروط العيش الكريم والخدمات الأسـاسـية لبعض فئات مجتمعها.)** بمتوسـط حسـابي (4.05) وانحراف معياري (0.81) ما يدل على مستوى مرتفع لهذه العبارة.

- **البعد البيئي:**

من خلال نتائج نفس الجدول السـابق نلاحظ أن المتوسـط الحسـابي للبعد البيئي قد بلغ (3.68) وانحراف معياري (1.00) وهذا ما يدل على مستوى مرتفع للبعد البيئي للتنمية المستدامة.

وقد احتلت العبارة (**تشـارك منظمات ريادة الأعمال الاجتماعية في اقامة حملات تطوعية وتحسـيسـية ترمي إلى الحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي)** المرتبة الأولى بمتوسـط حسـابي (3.93)، وانحراف معياري (1.07) وبمسـتوى مرتفع، تليها العبارة (**تهتم منظمات ريادة الأعمال الاجتماعية بتعزيز تكنولوجيات نظيفة وسـليم)** بمتوسـط حسـابي (3.83) وانحراف معياري (1.23)، ونجد العبارة (**يشـارك فريق منظمات ريادة الأعمال الاجتماعية في الملتقيات والندوات والمناخ)** في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.78) وانحراف معياري (0.92).

أما في المرتبة الأخيرة ضـمن هذا البعد نجد العبارة (**تهتم منظمات ريادة الأعمال الاجتماعية من خلال أنشـطته بقضايا تغير المناخ.)** بمتوسط حسابي (3.35) وانحراف معياري (1.31) ما يدل على مستوى متوسط لهذه العبارة.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

من أجل اختبار الفرضية الرئيسية، وكذا الفرضيات الفرعية للدراسة، سيتم الاعتماد على نتائج الاختبارات الاحصائية المتملثة في قيم المتوسطات الحسابية ودرجة معامل الصدق (قيمة معامل الارتباط بيرسون أو مربع قيمة ألفاكرونباخ)، إضافة إلى نتائج معادلة الانحدار الخطي البسيط.

- **اختبار الفرضية الفرعية الأولى:**

من أجل اختبار الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على أن: "مستوى ريادة الاعمال المقاولاتية الاجتماعية مرتفع بولايات الجنوب الجزائري كون هذا النوع من المقاولاتية يتناسب وخصائص ومميزات الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة".

بالرجوع إلى نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول مستوى ممارسة المقاولاتية الاجتماعية والموضحة سابقا في الجدول رقم02-12، يتضح لنا بأن اتجاه اجابات أفراد عينة الدراسة حول ممارسة المقاولاتية الاجتماعية تحصل على متوسط حسابي (3.66) وتصنيف "مرتفع"، وهذا ما يدل على درجة الموافقة أفراد عينة الدراسة على أن ممارسة المقاولاتية الاجتماعية في الولايات محل الدراسة مرتفعة، كما أن قيمة الانحراف المعياري (0.59) وهي بعيدة عن 1 وتقترب من 0 وهذا ما يشير إلى تقارب اجابات أفراد عينة الدراسة. وعليه فإن الفرضية الأولى صحيحة ومثبتة.

- **اختبار الفرضية الفرعية الثانية:**

بغية اختبار الفرضية الفرعية الثانية والتي مفادها: "مستوى التنمية المستدامة في الولايات الجنوبية الجزائرية مقبول ويرتفع سنويا بسبب حرص الحكومة على تعزيز التنمية في هذه المنطقة". نرجع لنتائج الجدول02-13، والذي يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة حول متغير التنمية المستدامة بأبعاده الثلاثة.

حيث أشارت نتائج ذات الجدول إلى أن اتجاه الاجابات حول البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي كانت "مرتفع" بمتوسطات حسابية 3.80 و 4.11 و 3.68 على التوالي، كما أن الاتجاه العام لإجابات أفراد عينة الدراسة حول مستوى التنمية المستدامة كان "مرتفع" بمتوسط حسابي 3.86، وانحراف معياري 0.63 . هذه النتائج تثبت صحة الفرضية الفرعية الثانية.

- **اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:**

للتأكد من صحة أو نفي الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على أن: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لممارسة المقاولاتية الاجتماعية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي)". تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر المتغير المستقل المقاولاتية الاجتماعية على كل بعد من الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة على حدى، النتائج المتحصل عليها موضحة في الفقرات التالية.

1. **أثر ممارسة المقاولاتية الاجتماعية على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:**

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للتأكد من الفرضية التالية: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 للمقاولاتية الاجتماعية في تحقيق الجانب الاقتصادي كبعد للتنمية المستدامة"، ملخصة في الجدول التالي:

الجدول02-14: الجدول نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للبعد الاقتصادي (الطريقة القياسية)

	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة F	دلالة F	معامل الانحدار ß	قيمة T	دلالة T
الثابت	0.623	0.388	24.097	0.000	0.796	1.281	0.208
المقاولاتية الاجتماعية					0.822	4.909	0.000

المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات SPSS إصدار26

من خلال نتائج نموذج الانحدار المبينة في الجدول أعلاه:

- نجد أن قيمة F=24.097 ذات قيمة دلالة احصائية Sig= 0.000 وهي أصغر من مستوى (0.05)، مما يدل على أن الانحدار ذو دلالة إحصائية وبالتالي خط الانحدار يلائم المعطيات.
- معامل التحديد R^2= 0.388، أي أن متغير المقاولاتية الاجتماعية يفسر 38.8% من التباين الحاصل في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة؛
- قيمة بيتا ß= 0.822 التي توضح العلاقة بين المقاولاتية الاجتماعية والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة ذات دلالة إحصائية من خلال T= 4.909 ذات دلالة إحصائية عند Sig=0.000 وهي أصغر من مستوى 0.01، ويعني ذلك أنه كلما تحسن مستوى المقاولاتية الاجتماعية بمقدار وحدة واحدة تحسن مستوى البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بمقدار (0.39) تقريبا؛

وبالتالي يمكن كتابة معادلة خط الانحدار على الشكل التالي: Y=0.796+ 0.822x، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل02-01: معادلة خط الانحدار لأثر المقاولاتية الاجتماعية على الجانب الاقتصادي للتنمية المستدامة

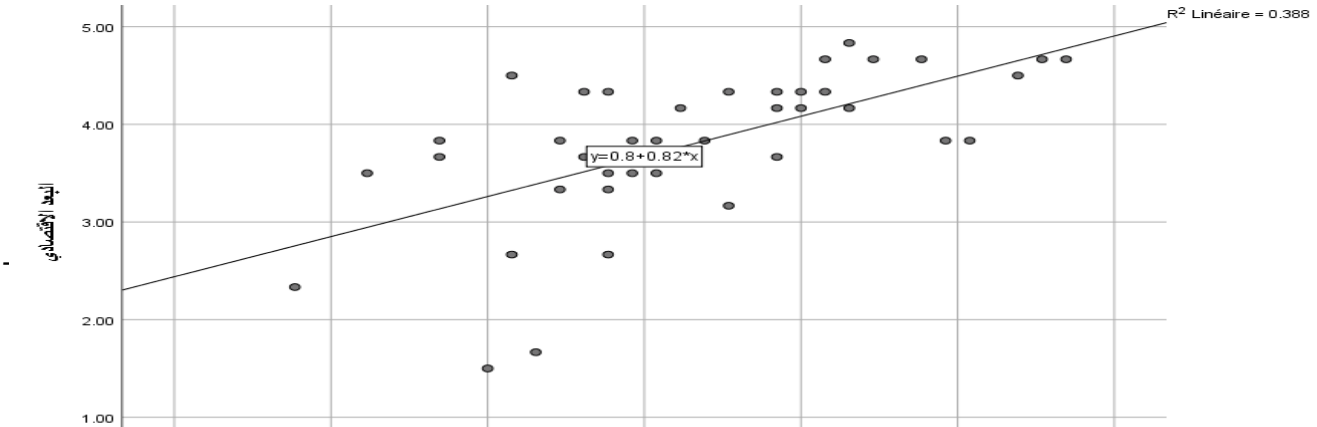

المصدر: مخرجات SPSS إصدار26

2. أثر ممارسة المقاولاتية الاجتماعية على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة:

ولاختبار هذه الفرضية: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 للمقاولاتية الاجتماعية في تحقيق الجانب الاجتماعي كبعد للتنمية المستدامة"، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر المتغير المستقل المقاولاتية الاجتماعية على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول02-15: الجدول نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للبعد الاجتماعي (الطريقة القياسية)

	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة F	دلالة F	معامل الانحدار ß	قيمة T	دلالة T
الثابت	0.476	0.227	11.157	0.002	2.145	3.602	0.001
المقاولاتية الاجتماعية					0.536	3.340	0.002

المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات SPSS إصدار26

من خلال نتائج نموذج الانحدار المبينة في الجدول02-15:

- نجد أن قيمة F=11.157 ذات قيمة دلالة احصائية Sig= 0.002 وهي أصغر من مستوى (0.05)، مما يدل على أن الانحدار ذو دلالة إحصائية وبالتالي خط الانحدار يلائم المعطيات.
- معامل التحديد R^2= 0.227، أي أن متغير المقاولاتية الاجتماعية يفسر 22.7% من التباين الحاصل في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة؛

- قيمة بيتا 0.536 =ß التي توضح العلاقة بين المقاولاتية الاجتماعية والبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة ذات دلالة إحصائية من خلال T= 3.34 ذات دلالة إحصائية عند Sig=0.002 وهي أصغر من مستوى 0.05، ويعني ذلك أنه كلما تحسن مستوى المقاولاتية الاجتماعية بمقدار وحدة واحدة تحسن مستوى البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بمقدار (0.28) تقريبا؛

وبالتالي يمكن كتابة معادلة خط الانحدار على الشكل التالي: Y=2.145+ 0.536x، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل02-02: معادلة خط الانحدار لأثر المقاولاتية الاجتماعية على الجانب الاجتماعي للتنمية المستدامة

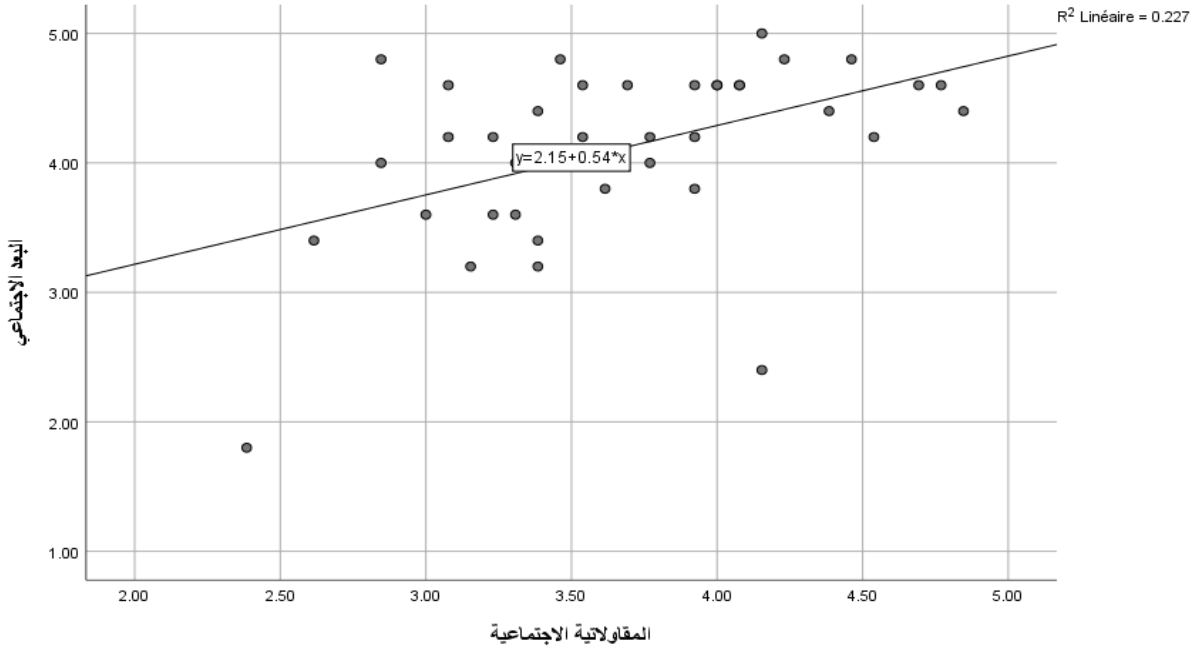

المصدر: مخرجات برنامج SPSS اصدار26

3. أثر ممارسة المقاولاتية الاجتماعية على البعد البيئي للتنمية المستدامة:

ولاختبار الفرضية التالية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 للمقاولاتية الاجتماعية في تحقيق الجانب البيئي كبعد للتنمية المستدامة". تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر المتغير المستقل المقاولاتية الاجتماعية على البعد البيئي للتنمية المستدامة، والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول02-16: الجدول نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للبعد البيئي (الطريقة القياسية)

	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة F	دلالة F	معامل الانحدار ß	قيمة T	دلالة T
الثابت	0.597	0.357	21.087	0.000	- 0.025	- 0.03	0.976
المقاولاتية الاجتماعية					1.012	4.592	0.000

المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات SPSS إصدار26

من خلال نتائج نموذج الانحدار المبينة في الجدول أعلاه:

- نجد أن قيمة F=21.087 ذات قيمة دلالة احصائية Sig= 0.000 وهي أصغر من مستوى (0.05)، مما يدل على أن الانحدار ذو دلالة إحصائية وبالتالي خط الانحدار يلائم المعطيات.
- معامل التحديد R^2= 0.357، أي أن متغير المقاولاتية الاجتماعية يفسر 35.7% من التباين الحاصل في البعد البيئي للتنمية المستدامة؛
- قيمة بيتا ß= 1.012 التي توضح العلاقة بين المقاولاتية الاجتماعية والبعد البيئي للتنمية المستدامة ذات دلالة إحصائية من خلال T= 4.592 ذات دلالة إحصائية عند Sig=0.000 وهي أصغر من مستوى 0.05، ويعني ذلك أنه كلما تحسن مستوى المقاولاتية الاجتماعية بمقدار وحدة واحدة تحسن مستوى البعد البيئي للتنمية المستدامة بمقدار (0.36) تقريبا؛

وبالتالي يمكن كتابة معادلة خط الانحدار على الشكل التالي: Y=-0.025+1.01x، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل02-03: معادلة خط الانحدار لأثر المقاولاتية الاجتماعية على الجانب البيئي للتنمية المستدامة

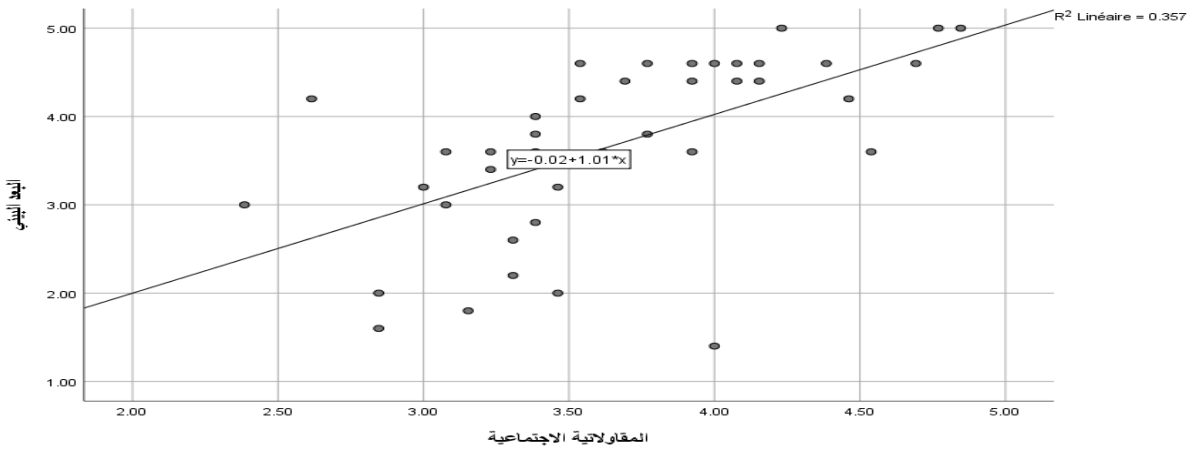

المصدر: مخرجات برنامج SPSS اصدار26

- **اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة:**

لاختبار هذه الفرضية الرئيسة للدراسة والتي تنص على أن: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لممارسة المقاولاتية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة". تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر المتغير المستقل المقاولاتية الاجتماعية على التنمية المستدامة، والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول02-17: الجدول نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للتنمية المستدامة (الطريقة القياسية)

	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة F	دلالة F	معامل الانحدار ß	قيمة T	دلالة T
الثابت	0.74	0.545	45.458	0.000	0.961	2.205	0.034
المقاولاتية الاجتماعية					0.792	6.742	0.000

المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات SPSS إصدار26

من خلال نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط المبينة في الجدول أعلاه:

- نجد أن قيمة F=45.458 ذات قيمة دلالة احصائية Sig= 0.000 وهي أصغر من مستوى (0.05)، مما يدل على أن الانحدار ذو دلالة إحصائية وبالتالي خط الانحدار يلائم المعطيات.
- معامل التحديد R^2= 0.545، أي أن متغير المقاولاتية الاجتماعية يفسر 54.5% من التباين الحاصل في التنمية المستدامة؛
- قيمة بيتا ß= 0.792 التي توضح العلاقة بين المقاولاتية الاجتماعية والتنمية المستدامة ذات دلالة إحصائية من خلال T= 6.742 ذات دلالة إحصائية عند Sig=0.000 وهي أصغر من مستوى 0.05، ويعني ذلك أنه كلما تحسن مستوى المقاولاتية الاجتماعية بمقدار وحدة واحدة تحسن مستوى التنمية المستدامة بمقدار (0.80) تقريبا؛

وبالتالي يمكن كتابة معادلة خط الانحدار على الشكل التالي: Y= 0.961+0.79x.

هذه النتائج تثبت صحة الفرضية الرئيسة للدراسة، أي يمكن التأكيد بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لممارسة المقاولاتية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة بالمناطق الجنوب الجزائري محل الدراسة.

خلاصة الفصل الثاني:

تم من خلال الفصل الثاني، والذي خصص للجانب التطبيقي من الدراسة الحالية، حيث تم في هذا الفصل عرض ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية والتي تمت على عينة مكونة من 40 صاحب مشروع مقاولاتي في مجال المقاولاتية الاجتماعية، والذين يزاولون نشاطهم على مستوى أربع ولايات بالجنوب الجزائري (تمنراست، أدرار، ورقلة، وادي سوف).

بعد تحليل وتفسير إجابات أفراد عينة الدراسة واختبار الفرضيات، تم التوصل بأن الولايات محل الدراسة تعرف مستويات مرتفعة في المقاولاتية الاجتماعية، وهذا ما أثر إيجابا في تعزيز وتحقيق البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة بهذه المناطق الجنوبية.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال الدراسة الحالية، التي هدفت لمحاولة الكشف عن الواقع الذي تعرفه المقاولاتية الاجتماعية في الجزائر، والآليات التي تتبعها المؤسسات التي تطبق هذه الاخيرة في المجال الاقتصادي، خصوصا تحقيق التنمية المستدامة ، وذلك انطلاقا من محاولة الربط بين كل الأبعاد المشكلة لهذه الأليات والقائمة عليها في سبيل تحقيق الاهداف التي تسعى اليها المقاولاتية بشكل عام والمقاولاتية الاجتماعية بشكل خاص، حيث يمثل الفكر المقاولاتي أهم المسائل المثيرة للنقاش والدراسة نظرا لأهميتها الاجتماعية والاقتصادية .

حيث أصبحت مسألة المقاولاتية الاجتماعية من بين المسائل الهامة التي تتراوح أهميتها بين تحقيق التوازن بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية من خلال خلق الكثير من الفرص للشباب وفتح المجال أمام الابداعات والكفاءات هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ربطها بالتنمية المستدامة التي تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية مع ضرورة مراعاة الخصائص البيئية والطبيعية لهذه المشاريع.

حيث تم التركيز في هذه الدراسة التي تبحث في العلاقة بين المقاولاتية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة وفق مقاربة كمية تم من خلالها التحقق من العلاقة التي تجمع بين كل من المتغيرين السابقين، وكيفية تأثير المقاولاتية في تحقيق تنمية اقتصادية من خلال ما توفره المشاريع التي تندرج ضمن المقاولاتية بشكل من خلق فرص جديدة وفتح المجال للابداع والابتكار الذي يحقق في نفس الوقت التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة .

- <u>نتائج الدراسة:</u>

سبق وأن أشرنا إلى أن الدراسة الحالية تندرج ضمن الدراسات التي حاولت فهم العلاقة التي تجمع بين المقاولاتية الاجتماعية وأدوراها المختلفة في تحقيق التنمية الاقتصادية، من منطلق التنمية المستدامة التي تأخذ في الحسبان البعد البيئي وضرورة الحفاظ عليه واستغلال الموارد الطبيعية المتاحة بالشكل الذي يضمن استمرارها للأجيال القادمة

وبناءً على الدراسة الميدانية والمعيطات التي تم التوصل اليها انطلاقا من تحليل البيانات التي تم جمعها من أفراد العينة محل الدراسة، يمكن القول أن للمقاولاتية الاجتماعية دور وأثر إيجابي في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يتضح ذلك من خلال :

- ✓ تساهم المقاولاتية الاجتماعية في زيادة الوعي لدى الأفراد بضرورة الانخراط في أنشطة ريادة الأعمال ذات الطابع الاجتماعي، وهو ما يتجسد واقعيا في الاهتمام بقضايا المجتمع والرغبة في المساهمة في معالجة هذا الواقع من خلال ابتكار حلول مستدامة لتحقيق تنمية اقتصادية وفق أبعاد مستدامة.
- ✓ تعمل المقاولاتية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال مساهمتها الفعالة في تعزيز الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية للتنمية. إذ تمثل المقاولاتية الاجتماعية أداة استراتيجية لتحقيق النمو الشامل

والمســـتدام، عبر تبني مشـــاريع ذات طابع ابتكاري تســـتجيب لحاجيات المجتمع وتراعي متطلبات الحفاظ على الموارد الطبيعية .

- ✓ للمقاولاتية الاجتماعية جانب في تحقيق الجانب البيئي للتنمية المســـتدامة، من خلال تشـــجيع المبادرات التي تهدف إلى حماية البيئة، ترشيد استهلاك الموارد، وإعادة التدوير، بالإضافة إلى التوعية بالممارسات البيئية السليمة، وهو ما يسهم في تعزيز الثقافة البيئية وتحقيق توازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة
- ✓ للمقاولاتية الاجتماعية دور في تحقيق الجانب الاقتصـــادي للتنمية المســـتدامة، إذ تســـهم هذه الأخيرة في خلق فرص عمل، وتحفيز النشـاط الاقتصـادي المحلي، بالإضـافة إلى دعم الابتكار وتطوير الخدمات الموجهة للفئات الهشـة، ما يعزز من النمو الاقتصادي القائم على أسس العدالة والاستدامة.

- <u>الآفاق المستقبلية للدراسة:</u>

انطلاقا من النتائج المتوصـل إليها في الدراســة، يمكن القول بأنها تعتبر تمهيدا في المســتقبل لدراســات جديدة وفق ما تقتضيه استمرارية البحث العلمي، يمكن اقتراح افاق مستقبلية للبحث تتمثل في المواضيع التالية:

- ✓ ريادة الأعمال الاجتماعية من أجل إدامة ثقافة الابتكار الاجتماعي؛
- ✓ ريادة الأعمال الابتكارية لتحقيق حلول متكاملة ومستدامة.

قائمة المراجع

✓ **قائمة المراجع باللغة العربية:**

- **الكتب:**

1. أحمد أبو اليزيد الرسول، التنمية المتواصلة: الأبعاد والمنهج، مكتبة بستان المعرفة، القاهرة، 2007.
2. الأكاديمية العربية للعلوم، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة – مقدمة عامة، ط 1، المجلد الثاني، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت لبنان، 2006.
3. أمل خيري أمين، تجارب في الريادة الاجتماعية، فنون الإبداع المجتمعي، ط02، منشورات جامعة كاي، 2019.
4. حسني عبد الحميد أحمد رشوان، البيئة والمجتمع: دراسة في علم اجتماع البيئة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية مصر، 2006.
5. عثمان غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء، عمان، الأردن، 2006.
6. محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة، دار الأمين للنشر، القاهرة مصر، 2003.

- المذكرات والأطروحات:

1. بن حكوم علي، المقاولاتية الاجتماعية ودورها في التنمية المستدامة – دراسة حالة- (أطروحة دكتوراه) في علوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2020-2021.
2. رزاي سعاد، واقع وآفاق التنمية المستدامة في دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2016/2017.
3. سايح بوزيد، دور الحكامة الرشيدة في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية – حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012/2013.
4. عميرات ليندة، ترشيد استغلال الموارد الطاقوية ودوره في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد البيئة، جامعة باجي مختار عنابة، 2016/2017.
5. لخضر بن علية، دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص الإدارة البيئية والسياحية، جامعة الجزائر، 2017/2018.
6. محمد قوجيل، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، (أطروحة دكتوراه) في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرابح ورقلة، الجزائر، 2016/2015.

- **المقالات والمداخلات العلمية:**

1. ابراهيم حسني حسين، الإدارة المستدامة للنفايات والمخلفات، مشاريع الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: بنك التدوير الهيكلة والتطبيق، المركز العربي لتسوية المنازعات، الجمعية العربية للعلوم القانونية، مصر، 2019.
2. آمنة حسني صربي علي، الإطار العام لمؤشرات التنمية المستدامة – طرق القياس والتقييم، جملة المخطط والتنمية، جامعة بغداد، العدد 32، 2015.
3. زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2009-2001، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، العدد السابع، جوان 2010.
4. عدمان محمد، البعد الثقافي كمدخل لاعتماد مبادئ التنمية المستدامة والمسؤولية البيئية والاجتماعية، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة الجزائر، المجلد 11 العدد 21، 2016.
5. علي بن حكوم، السياحة الصحراوية في الجزائر بين المقومات والمعوقات – دراسة حالة، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الأول حول: الاستثمار في السياحة الصحراوية ورهان تثمني الموارد الاقتصادية للجماعات المحلية، أيام: 3، 4 و5 ديسمبر ،2018 جامعة أدرار.
6. كربالي بغداد وحمداني محمد، استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية في الجزائر، مجلة علوم انسانية، العدد 45، جانفي 2010.

- **التقارير والدوريات الاحصائية:**

1. الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي، جامعة الدول العربية، 2017.
2. بيليانا سيسن سين، رئيسة المنتدى العالمي للمحيطات وأستاذة ومديرة مركز جيرارد جي ما نجوجي للسياسات البحرية، كلية الأرض والمحيطات والبيئة، جامعة ديلاوير الو م أ، مقال منشور على رابط الأمم المتحدة: https://www.un.org/ar/chronicle/article/20291 ، تاريخ الاطلاع 2023/12/20، سا 17:23.
3. التقرير العاملي لرصد التعليم، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو، منشورات اليونسكو، 2018.
4. تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة الثانية، نيروبي 27-23 ماي ، 2016، البند 7 من جدول الأعمال المؤقت.
5. التنوع البيولوجي وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، مذكرة تقنية منشورة على الرابط : https://www.cbd.int/development/doc/biodiversity-2030-agenda-technical-note-ar.pdf تاريخ الاطلاع 2024/01/11، الساعة 14:26.

6. خالد فاروق، ريادة الأعمال المجتمعية بين نظرية الحلول وإمكانية التطبيق، مقال منشور على الموقع التالي www.khaledfarouk.com ، تاريخ الإطلاع 2023/11/11، على الساعة 20:06.
7. شعوف اسماعيل، دراية آثار زرع فكر المقاولة الاجتماعية بالمؤسسات التعليمية من خلال مشروع التلميذ المبدع الاجتماعي، بحيث تطبيقي، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، مراكش المغرب 2012/2011.
8. عبد الوهاب بوكروح، التويزة لتخليص الجزائريين من الفقر وناشطون يطالبون بترقية المقاولة الإجتماعية، مقال منشور على الرابط التالي www.echoroukonline.com/ara/articles/133601 ، تاريخ الإطلاع 2023/11/10، ساعة 10:40.
9. قرار الجمعية العامة للألم المتحدة / RES/A1/0 المؤرخ في: 25 سبتمبر ،2015 الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ،2015.
10. يوسف سعادة ومحمد الجيوسي، المبادرات والمشاريع الشبابية: طريقك للريادة المجتمعية، سلسلة أدلة منظومة العمل الشبابي العربي، دون ذكر سنة النشر.

✓ **المراجع باللغة الأجنبية:**

1. Haut conseil de la coopération internationale ،développement durable et solidarité internationale enjeux, bonnes pratiques, propositions pour un développement durable du sud et du nord, paris France , juin 2006.
2. Johanna Mair and Ignasi Marti, Social Entrepreneurship Research: A source of explanation, prediction and delight ,IESE Business School Universidad de Navarra, Barcelona, working paper n° 546, March 2004.
3. Marie Claude Smouts, Le developement durable ،editions armand colin ،France , 2005.
4. Olivier Godard, L'entreprise économique du développement durable – enjeux et politiques de l'environnement –cahiers francais ،n° 306 , France.
5. Robert Hisrich, Michael Peters and Dean , ENTREPRENEURSHIP,7th edition, McGraw-Hill Education, New York , 2009.
6. Samer Abu-Saifan ،Social Entrepreneurship: Définition and Boundaries ،Technology Innovation Management Review, February 2012 .
7. Teresa chahine, Introduction to Social Entrepreneurship, CRC Press, May 2016.
8. Thierry Verstraet et alain Fayolle, Paradigmes et l'entrepreneuriat, revue de l'entrepreneuriat, vol 4, n 1, 2005.